

دراسات في الإسلام

يصدرها

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
المقاهة

النظام الإقتصادي في الإسلام

للإستاذ محمد عبد الطالب أحمد

المجلد السابع والأربعون

دراسات في الإسلام

يمسرها

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

النظام الاقتصادي في الإسلام

للأستاذ محمد عبد المطلب أحمد

بشرقة علم إسلامها :

مجدد توفيق عويضة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا

فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ »

« سورة النحل »

مقدمة

لقد بدأت الكتابة في هذا البحث وأنا أتوقع أن أعيش لحظات ممتعة بين سطور الكتب التي تتحدث عن اقتصاديات الاسلام بوجه خاص والاسلام بوجه عام . والحقيقة أن هذا التوقع لم يخب أبدا فقد دلت تلك الساعات التي قضيتها أبحث النظام الاقتصادي في الاسلام . دلت على أن الاسلام قبل كل شيء . دين ودنيا . روح ومادة . عالج النفوس الانسانية وحطم في طياتها عوامل الشر وكوامن الفساد . ثم أوجد لها نظاما سماويا يستمد عناصر تنظيمه من بيئة الانسان وظروف وجوده ومعيشته ولقد بدأت بحثي هذا - بعد أن قسمته ثلاثة أجزاء - بالحديث في مقدمة تتناول النظام الاقتصادي وتحديد فترة البحث . ثم أبرزت أسس المدارس الاقتصادية محاولا تفسير مفهوم النظام الاقتصادي فتحدثت عن المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة التاريخية .

وفي حديثي حاولت إبراز الأسس التي تعتمد عليها في تحديد فترة البحث . ثم خلصت الى تحديد النقاط التي سوف تكون مجال الحديث ومدار النقاش .

فتكلمت في الجزء الأول . عن الفلسفة العامة للنظام الاقتصادي في الاسلام . الحرية . أم التدخل . مبتدئا كلامي عن

المذاهب الاقتصادية القائمة • أو الفلسفات الاقتصادية الموجودة
فى نظام الاقتصاد وأولى هذه الفلسفات هى فلسفة « الحرية »
وثانيها فلسفة « التدخل » وبعد أن عرضت لهاتين المدرستين
أثرت السؤال الهام - والذي من أجله عرضت الفلسفتين
السابقتين - وهو هل الاسلام نظام الى الحرية • أم هو يسير
نحو التدخل •

تحدثت عن الاسلام والنظام الحر أو الفلسفة الحرة متتبعا اثناء
هذا الحديث آيات كتاب الله وأحاديث الرسول وسيرة الصحابة
رضى الله عنهم • عارضا لآرائهم فيما عرض لهم من أمور
كمى التخط أو آخذ من هذه المصادر الأسس التى على أساسها
يمكن أن نقول بأن الاسلام يبتعد عن هذا النظام الحر أو يقترب
منه • ولقد خلصت من هذه النقطة الى المقارنة بين الاسلام
والرأسمالية وأوضحت بعد الاسلام الكبير عن هذا النظام الرأسمالى
الفاقد •

تحدثت عن الاسلام ونظام التدخل • وفيه أوضحت مدى
كثرة المذاهب الاشتراكية وتعددتها • وبدأت كلامى بالحديث عن
الاسلام والشيوعية • وأوضحت مدى تناقض المفاهيم الشيوعية
مع العقائد والنظم الاسلامية وعرجت من هذا النظام الشيوعى
الديكتاتورى الى نظام ديكتاتورى آخر هو النظام الفاشى موضحا
أىضا مدى العلاقة بينه وبين النظام الإسلامى • ثم تقدمت من هذه
النقطة الى الحديث عن الاسلام والاشتراكية وقعدت بها كما
أوضحت فى مكانه - الاشتراكية التطورية السلمية فى مقابل
الاشتراكية المتطرفة الثورية وهى التى أسميتها كما يطلقون عليها
« الشيوعية الماركسية »

ولقد حاولت أيضا مدى توافق الاسس الاشتراكية لبعض
تعاليم الاسلام • ثم خلصت الى أن الاسلام هو الدين الجدير بلقب

الإشتراكية بما خطه من أسس في التكافل والتضامن • وبما رسمه من أسس في العدالة والمساواة •

ختمت هذا الجزء من البحث بحديث عن النظم الاقتصادية عامة • وأوضحت مكانة الاسلام كنظام اقتصادى بين هذه النظم •

كان الجزء الثانى هو جزء الحديث عن التطبيق فى الاسلام ، وقسمت فترة البحث الى ثلاثة أقسام • الاولى هى تأسيس الدولة • وانتهت بموت الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفيها عرضت لحديث موجز عن النظام الاقتصادى قبل الإسلام • ثم تبعتها بالحديث عن مجتمع المدينة ومصادر التشريع آنذاك • ثم كان العصر الثانى وهو عصر كبار الصحابة ويمتد الى قولى على بن أبى طالب الخلفة • ثم العصر الثالث وهو عصر صغار الصحابة ويتبدى من ولاية معاوية سنة ٤٢ هـ الى أوائل القرن الثانى الهجرى • وكانت تلك هى عصور التشريع الثلاثة ثم واصلت حديثى متكلمة عن نظام المعاملات فى الاسلام • وعرضت لكثير من هذه المعاملات فى سرى موجز كالبيع والربا والرهن الخ •

وفى نهاية هذا الجزء تحدثت عن الميراث فى الاسلام ومدى فائدة هذا النظام من الناحية الاقتصادية وبينت الحكمة فى نظام الارث •

خرجت من هذا الجزء الى الجزء الثالث والاخير فى البحث وهو الذى يشمل الحديث عن مصادر الدخل فى عهد الرسول من زكاة وخمس وغنائم وفىه وبجزية واقطاع • ثم تحدثت عن موارد الدولة فى العصر الثانى وشملت الموارد أيضاً الزكاة والغنيمة والجزية والخسراج والاقطاع والمشور وغيرها من الضرائب ثم تحدثت عن ثروة الدولة الاسلامية فى عهد الرسول وفى عهد الخلفاء

من يعلمه ثم تابعت الحديث عن بيت المال وأوضحت أن أول من أنشأه هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

بعد حديثي عن الموارد . كان لزاما أن أتجه الى الحديث عن مصارف الدولة من إيراداتها . وذكرت أن أبواب هذه المصارف ثلاثة كل منها يستمد حاجته من نوع معين من واردات الدولة .

تبعث الكلام عن المصارف بالكلام عن الضريبة والعدالة الضريبية في الاسلام . وأوضح مدى ما اشتملت عليه هذه الضرائب من روح العدل والرحمة والمساواة .

وختمت هذا الجزء بالحديث عن العوامل السياسية ومدى تأثيرها في النظام الاقتصادي في الاسلام وقد أوضحت خلال هذه النقطة أسس الحكم في الاسلام ومدى تأثيرها في النواحي الاجتماعية والاقتصادية وكانت هذه الأسس هي العدالة . الشورى . مسئولية الحاكم . الطاعة .

ثم ختمت البحث بالحديث عن الاشتراكيات المعاصرة وكيف بدأت تتلاقى مع تعاليم الاسلام القويمة وخاصة اشتراكيات الشرق العربي ومنها بوجه أخص الجمهورية العربية المتحدة . ثم ذكرت في ايجاز عناصر هذه الاشتراكية العربية حتى تتبين منها مدى قربها أو بعدها عن النظام الاقتصادي في الاسلام .

وبعد لعل آكون قد وفقت بعض الشيء . وهذا هو أملي ورجائي . والحمد لله الذي وفقني كي أبذل هذا الجهد الضئيل في سبيل تثبيت أصول الاسلام الاقتصادية فوق غيرها من النظم والمذاهب والفلسفات . .

أولا :

نتحدث هنا في مقدمة تتناول مفهوم النظام الاقتصادي وتحديد فترة البحث . . . وتتناول : أوجه الجدل والنقاش التي تدور حول تحديد مفهوم النظام الاقتصادي وفقا لمدارس الفكر المختلفة . كما تتناول علاقة النظام الاقتصادي بمعايير الزمان والمكان . وفي هذا الصدد نجد أن هناك مدرستين من مدارس الفكر الاقتصادي يمثلان في حقيقة الأمر انعكاسا لمفاهيمهما الفلسفية بصفة عامة وهما :

١ - المدرسة الكلاسيكية : وهي تعنى بالنظام الاقتصادي ذلك النوع من النشاط الذي يكفل تحقيق المصلحة الشخصية للفرد في ظل اطار من الملكية الفردية الخاصة . حيث تعتبر مصلحة الفرد محور لمصلحة المجتمع . ومن وجهة نظر هذه المدرسة يعتبر النظام الاقتصادي نظاما طبيعيا تحكمه قوانين طبيعية ليس للانسان دخل في تغييرها أو التغير في جوهرها أو حتى في شكلها . فهي بذلك قوانين صارمة قدرية من صنع الله

والنظام الاقتصادي وفقا لهذا النمط من التفكير يعد منفصلا عن معايير الزمان والمكان فهو نظام مطلق لا نسبي . يحكم البشر وبسيرهم مهما تغيرت عجلة التاريخ أو تغير موطن الانسان ، ولاشك أن مثل هذه المدرسة من مدارس الفكر الاقتصادي قد بنت هذه النتائج على أساس أسلوب البحث الذي كان سائدا . وهو ذلك الأسلوب الذي يرسم من منطق صناعي صورة زيتية لعالم حقيقي . أو بعبارة أخرى . أسلوب البحث التجريبي الذي يبدأ بفروض صناعية . يبنى على أساس منها نتائج يفترض فيها الصحة والمنطق . بينما هي في حقيقة الامر ليست الا نوعا من المناقشة العقلية التي تحيد عن منطق الواقع في كثير أو قليل . فالانسان الاقتصادي . والمناقشة الحرة الاقتصادية الخالصة التي كانت البداية والتي بنى على أساس منها النتائج السابقة الذكر .

ليست الا قصورا تبني في السماء وليس لها دعائم على الأرض
فهي ليست الا خيالات فنان ذو بيليقية متسامية . تصور واقعا
وهو أبعد ما يكون عن الواقع . والحقيقة أن منطق المنرسة - لبها
وصميمها - ليس الا انعكاسا لمدارس الفكر الفلسفى التى أرادت
تجسيد الفرد فكانت مأساة على انفراد نفسه . اذ أنها فى الحقيقة
مجلت فردا بذاته يملك ويتحكم . وأبعلت عن الصورة . أو حتى
عن رتوش الظل فيها انسانيا آخر يشقى ويكسح . مستعبد
لا ملكية له . ولكننا لو اتبعنا أسلوب العدل العلمى لحق لنا القول
أن المدرسة لم يكن أمامها أن تقول غير ما قالت . فهى تعيش فى
جو تحقق فيه التقدم والازدهار على يد أفراد قلائل من المغامرين .
منتفعى الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية . الامر السدى
مالمبث أن ظهر أنه لا يخلو من المطاعن . فسهام النقد توجه اليه
من كل حذب وصوب . فالنظام الاقتصادى طالما أنه نظام باحث
فى الانسان ومتعقب له مسير لمصالحه . وطالما أن هذا الانسان
ولد خاضعا لمعايير الزمان والمكان لا يمكن بحال من الاحوال الا
أن يكون نظاما نسبيا . فهو ليس كالبركة الأسنة تسير فى أى
اتجاه . وانما هو من صنع المكان والزمان . وتاريخ العالم
الاقتصادى ليس الا دليلا على ذلك . فان كانت انجلترا قد
اتبعت فى فترة من تاريخها أسلوب الحرية ومنطقها فى ظل ظروف
كانت الحرية فيه مغنما بالنسبة لها . فإنها وهى ذات الدولة .
وان ثبتت دعائم المكان - قد اتبعت أسلوب الحماية الجمركية .
بل وحادث عن نظام الحرية فى ظل زمان آخر . أوليس ذلك دليلا
واضحا على أن مقومات الزمان حاكم للنظام مسير له .

كذلك لو ثبتنا من ناحية أخرى دعائم المكان فاننا نجد أنه ان
كانت الحرية صالحة بالنسبة لدولة فانها لا تعد بحال من
الاحوال صالحة لدولة أخرى . ذلك أن الانسان وهو محور النظام
الاقتصادى . يتفاعل مع المكان . وموجات التأثير بينه

ونين واقع منشأه • موجات فى حقيقة الامر متصلة ومستمرة •
فالانسان ليس الا تعبيراً عن ظروف مكان وظروف المكان ليست
الا صفة للانسان •

وقصارى القول اذن أن المدرسة الكلاسيكية فى تحديدما للنظام
الاقتصادى قد حادت عن الصواب حينما مجلت الفرد فيه •
واعتبرته محسوراً له • وكذلك حينما تصورته فراغاً يعيش بلا
ركنين هاميين وهما الزمان والمكان • قوانين الانسان الابدية •

المدرسة التاريخية : وهى تلك المدرسة التى ظهرت حينما
بدأت نتائج الثورة الصناعية فى شقها الحزين تبدو فى أفق
أوروبا • وبعبارة أدق حينما بدأ يبدو فى الأفق أن الثورة الصناعية
كانت ثورة لصائح طبقة معينة بالذات • وحينما بدأ يبدو فى
الأفق أنه قد كتب على طبقة معينة بالذات أن تعيش فى ظل نظام
يقيدها بأطواق من الحديد • كتب على الكادحين أن يظلوا كادحين
حينما ظهر فى مناجم ألمانيا وبين طرقات الآلات وتصاعد الغبار
أن هناك فئة قد تلقت هذا الغبار متنفساً لها وأخرجته بيديها
يصنع ذهباً لغيرها • فى ظل هذا الجو المشبع بالآلام من ناحية •
والتخيم بالنهب من ناحية أخرى • ظهرت المدرسة التاريخية • هذه
المدرسة وإن كانت تعد مدرسة من ناحية كونها أسلوباً فى البحث
يعد جديداً • فانها تعد مدرسة أيضاً من حيث الفلسفة العامة
والمنطق العام الذى أبرزته من ناحية الأسلوب • وبدأت المدرسة
أسلوبها فى التفكير باستخدام معاول الهدم لاسلوب المدرسة
الكلاسيكية ، فلقد أبرزت أنه فى مجال البحث الاقتصادى لا يجب
أن يرسم بحال من الاحوال من منطق صناعى صورة زيتية لعالم
حقيقى • بل يجب أن يرسم من منطق حقيقى صورة حقيقية لعالم
حقيقى • فالنظرية الاقتصادية والنظام وفقاً لذلك يجب أن يجد
أصوله وأن يخضع للواقع لا أن يخضع الواقع لمنطق تجريدى
عقلى • فالبحث والنظام يجب أن يجد منابعه من الواقع نفسه •

ومتابعة التاريخ بصورة المتعاقبة . القاتم منها والابيض هي بحق صورة الانسان في بحثه عن سعادته . والتاريخ أكبر معلم . فهو يعطى دروس الماضى عظة . والعظة بداية التفكير . واستمرار التفكير معناه الوصول الى الحقيقة . والحقيقة هي غاية الانسان وان اختلفت معاييرها .

الحق اذن أن المدرسة التاريخية قد هاجمت المنطق التجريدى وسأيرت المدارس التجريبية فى مجال العلم الفيزيائى فى ضرورة ليوثه الى الواقع لخدمة البحث . ولا يجب أن يفهم من ذلك أن أن المدرسة التاريخية قد هاجمت المنطق الاستنباطى . بل على العكس من ذلك . اذ أنها وجدت أن الاستنباط والاستقراء لازمين لاستمرار البحث لزوم الساقين للمسير . هذا من ناحية أسلوب البحث . أما من ناحية الفلسفة العامة . فلقد بدأت أيضا بهجوم فعال على المنطق الكلاسيكى . وأبرزت أن النظام الاقتصادى لايمكن بحال أن يخضع لفرد بذاته . بل على العكس من ذلك غايته المجتمع كله . فتحقيق مصلحة المجتمع يضمن تحقيق مصلحة الفرد بينما أن تحقيق مصلحة الفرد على العكس من ذلك قيد لا يضمن تحقيق مصلحة المجتمع .

خلصت المدرسة من ذلك الى أن النظام الاقتصادى تحكمه معايير الزمان والمكان . فهو نظام نسبى فما ينطبق فى ظل مكان لا ينطبق فى مكان آخر . وما ينطبق فى ظل زمان لا ينطبق فى ظل زمان آخر . واثراقع ان هذا المنطق سليم اثبتته تطورات العالم الاقتصادية . فلقد أثبتت وقائع التاريخ انه وان كان الأسلوب الحر قد اعتبر علاجاً ناجحاً فى دولة كانجلترا فى ظل ظروف كانت الحربة فيها أسلوبيا صحيحا . فان هذا الأسلوب نفسه لم ينجح فى أن يخرج بالبلاذ المتخلفة من تلك الحلقة المفرغة التى تدور فيها . وتمثل فى ركود مزمن ورجعية اقتصادية .

وفى أرض يستنزف باطنها أو ظاهرها بطرق عنيفة بالية لا تندع
مجالا للابتكار والتجديد • بل أصبح الأسلوب الحر أسلوبا عقيما
باليا • وأسلوب التدخل أسلوبا جديدا باعنا للامل •

ب - ابراز الاسس التى نعتد عليها فى تحديد فترة البحث :

وهنا نواجه سؤالاً جوهرياً • وهو : هل نعنى بالنظام
الاقتصادى فى الاسلام ذلك النظام كما أبرزه كتاب الله السماوى
ودعمته زيادة وايضاحاً أقوال الرسول - صلى الله عليه وسلم -
أم أننا نعنى أسلوب التطبيق لأقوال الله تعالى وأحاديث رسوله ؟
إذا كنا نعنى الشطر الاول فلسنا فى حاجة لتحديد فترة
البحث • فكتاب الله كتاب منزل لكل زمان ولكل مكان • فأقواله
لا تخضع للزمان • لان الزمان من صنعه • وكيف للمصنوع أن
يحكم الصانع ؟ وإذا كنا بصدد المعنى الثانى فإن تحديد فترة
البحث لا شك تأثير جدلاً عنيماً •

هل لنا أن نأخذ فترة التطبيق الاولى حيث كان الرسول يعطى
جل همه - وقته وطاقته - حياته كلها - لتدعيم رسالة الله •
وهى رسالة معنوية كان العرب فيها فى حاجة الى أقوال منزلة من
السماء تهديهم الى وجود الله جللت قدرته • قبل أن تبرز لهم أو
تضع أمامهم نظاماً مكتمل الاسس والدعائم • فالعربى فى حاجة
الى معرفة الله أولاً • ثم بعد ذلك فى حاجة الى التعرف على نظامه •
لذلك فإن هذه الفترة الاولى من تاريخ الاسلام تستطيع أن تعطى
لنا معينا لا ينضب من الافكار السامية • لكنها ولها العذر فى
ذلك لا تستطيع أن تبرز نظاماً جديداً • هو النظام الاقتصادى فى
الاسلام • لكن الحق يقال ان الفكر الإسلامى فى تلك الفترة نظراً
لكونه محل ولادة • يواجه أوجها من النقاش والجدل والمناظرة •
يستطيع أن يبين لنا فكرة النظام الاقتصادى فى الاسلام •

وطالما أن الفكر بداية للواقع . فإن دراسة تلك الفترة تهدينا كثيرا من الافكار التي تعد مفتاحا لدراسة الواقع الاسلامي بعد ذلك .

وعليه فان دراسة عجالة سريعة عن تلك الفترة تعد أمرا لازما ولكنها لا تعطي لنا كل ما نريد . فهي تعطي لنا الشكل العام للصورة ولكنها لا تعطي الصورة نفسها .

كيف لنا اذن أن نحيط بالصورة . . بل وبرتوش الظل فيها ؟

هنا يثار جدل أكثر عمقا . وهو أن الاسلام قد مر بمراحل متعددة . مرحلته الاولى كانت الرسالة ونشرها بين قوم من الكفرة والملحدين . ثم مرحلته الثانية وكانت مرحلة التوسع في الدعوة والنصرة لأقوام عاشوا في ظلال الشرك فترة طويلة . وهي مرحلة التوسع الاسلامي . ومرحلته الثالثة كانت مرحلة تدعيم الدولة الاسلامية . وبناء أسسها السياسية والاقتصادية أي وضع منطق المعاملات الاسلامية موضع التنفيذ . ولا شك أن اهمال فترة دون أخرى يعد بعدا عن الحقيقة العلمية . بل يعد تحيزا غير خاضع للقياس . فأى مرحلة ليست إلا وليدة ظروف مرحلة سابقة لها . هذا هو منطق الحياة . . فالحياة مزيج متتال متلاحق من الخطأ والصواب . . من الحركة والهدوء . . من السعادة والشقاء . .

حتى الآن لا زلنا في مجال البحث الفلسفي ولم نحدد بعد فترة للبحث ولكن تلك الدراسة السابقة أوضحت لنا أن دراسة النظام الاقتصادي الاسلامي تتطلب منا :

١ - تتبع منابع الفكر في كتاب الله وسنة رسوله .

- ٢ - الفلسفة العامة للنظام : الحرية : التدخل .
- ٣ - دراسة سريعة ومقارنة لأوجه النشاط الاقتصادي فيما قبل الدعوة وبعدها .
- ٤ - دراسة سريعة لأوجه المعاملات في الجزيرة والبلاد التي فتحت لتتبع الأسلوب الإسلامي في المعاملات .
- ٥ - مصادر الدخل .
- ٦ - أسس التوزيع للدخل المكتسب وفقا لمصادره .
- ٧ - دور الدولة المال من ناحية الضرائب والعدالة الضريبية .
- ٨ - العوامل السياسية ومدى تأثيرها في تطور النظام الاقتصادي في الاسلام .

الجزء الأول
الفلسفة العامة للنظام الاقتصادي في الإسلام

قد يتعين علينا في بداية الأمر أن نناقش مدلول الفلسفة العامة - مضمونها وجوهرها - وقد تبدو في الحقيقة تحديد كلمة فلسفة من الأمور السهلة نسبية إذا كنا بصدد مناقشة نظرية أكاديمية من صنع الإنسان . وعلى هدى من آرائه . ولكن الأمر يختلف وهو على العكس من ذلك يكتنفه كثير من الصعوبات إذا كنا بصدد مناقشة فكرة إلهية من صنع رب أعلى . ويزداد الأمر تعقيدا على تعقيد إذا ما أردنا مناقشة ذات الفلسفة على ضوء واقع يكتنفه كثير من التغير والديناميكية . أو بتعبير متكافئ : أن جوهر الصعوبة في مناقشة فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي تتمثل في محاولة دراسة فلسفة لنظام سماوى . ليس بوصفه فكرة فحسب وإنما باعتباره واقع أيضا . ذلك أن ادخال معايير الزمان على الفلسفة يفقدها كونها فلسفة . يحولها الى سياسة أو واقع . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن مناقشة فلسفة النظام الاقتصادي في الإسلام تقتضى منا قدرا من التواضع . لكنه لا يفقد كون الإسلام نظاما سلميا لا محل لمقارنته بأنظمة انسانية . ذلك أن دراسة فلسفته تقتضى منا تحديد مكانه بين الأنظمة المعروفة « الحرية : التدخل » ينتاب العالم بصفة عامة نوعان من الفلسفة فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي ..

أولى هذه الفلسفات هي تلك التي نادى بها دعاة الحرب . والتي تتلخص في أن ترك الأمور تسير على اتمتها يحقق أكبر قدر من الخير . بحيث إذا وجد هذا الخير مشوبا بالشر فإن مرجعه - من وجهة نظرهم - تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . فالدولة تمثل من وجهة نظرهم مصدر الشر ومنشأ الخطر . وهم في ذلك يدور في مخيلتهم صورة للنظام يحق فيه للملكية الفردية الخاصة أن تلقى كثيرا من التأييد والتقدير . ويحق للمنافسة الحرة الخاصة أن تكون منهاج الفكر وأسلوب العمل . ويحق فيه للواقع الشخصى أن يكون الدافع الأوحد . والحرك والمسير دون

فيه للواقع الشخصى أن يكون الدافع الاوحد والمحرك والمسير دون
باقى الدوافع . أو دون غيره من الغرائز . فالإنسان من وجهة
نظرهم خير . خيره فى صالح المجتمع بقدر ما فى صالح نفسه .
ذلك طالما أن دافع المصلحة الشخصية محرك له مسير لأعماله . فهو
رشيد بقلبه متعقل بسليقته . باحث عن خيسر المجتمع بحكم
خلقه .

ثانى هذه الفلسفات هى تلك التى ترى أن الحرية للفرد دون
ما قيد أو شرط فى مجالات النشاط الاقتصادى زيف وسراب . فهو
نزاع لخير نفسه . تحركه الأنا . وتغلب على طبيعته . بعيد عن
خير المجتمع . اما عن قصد . أو بحكم ديناميكية الحياة . كذلك
تمثل المنافسة الحرة الخالصة مجرد خيالات هى نتاج خالص لقدر
ليس بالقليل من التجريد الغير واقعى . فهى تتصور حياة اقتصادية
تحركها خيوط جهاز الثمن فى أوتوماتيكية خلاقة بناءة . وهى لا
تعدو فى حقيقة الأمر أن تكون سرايا جاء عن الصواب فى كثير أو
قليل .

ويخلص دعاة المدرسة هذه من كل ذلك أن ما أعطته مدرسة
الحرية من تقديس للملكية الفردية كان تقديسا فى غير محله .
فالملكىة الفردية الخالصة شر . ومحركها المصلحة الذاتية . أنانية
فى جوهرها الذى يشوبه المنافسة . فهو فى طبيعته منطق للاحتكار .
ومرتع خصب للتحكم والسيطرة لأقلية مالكة لرأس المال بحكم
السبق الذى حظت به فى ميدان الاستقلال . وهو ميدان جد فسيح
لذوى النفوس الضالة . وإن كان أضيق من سم الخياط لذوى
النفوس السليمة الصالحة .

تصاوى القول ان أمامنا اتجاهين :

أ) يؤمن بالحرية فى النشاط الاقتصادى فى اطار من الملكية
الفردية الخاصة دونما حدود أو قيود حيث مصلحة
الفرد هدف النظام .

ب) يؤمن بزيف الحرية في مجالات النشاط الاقتصادى .
ويرى فى الملكية العامة الجماعية لوسائل الانتاج خير
المجتمع . الذى يحظى من هذا النظام بالحقوق كلها
باعتبار أن خير المجتمع طريقه وصول لخير الفرد .

ويتفرع عن ذلك جدل عميق فى مجالات فرعية بين دعاة
الفلسفتين . فالخلاف حول الملكية يتضمن خلافا فى تحديد مفهوم
العدالة . والخلاف حول الحرية يتضمن خلافا فى تحديد نوعية
الغرائز التى تحكم البشر . والخلاف حول الفرد والمجتمع يتضمن
خلافا فى السببين . أيهما طريقه وصول للآخر . كما أن الخلاف
موجود عند ذلك فى الناحية الزمنية . أيهما نبداً به قبل الآخر .
الفرد أم المجتمع ؟

وهنا يثار السؤال الرئيسى

هل الاسلام ينتمى الى المذهب الأول أم أنه من دعاة المذهب
الثانى ؟

الواقع ان مناقشة هذا الأمر يتطلب ابداء بعض الملاحظات التى
من ناحية أهميتها ترتقى الى مستوى الجوهر دون ما تردد . . .
هذه الملاحظات هى :

١ - ان عقد المقارنة لا يراى مكان الاسلام بينهما يتطلب المما. بالفكر
من ناحية . حيث تناقش الفلسفة الاسلامية على ضوء فلسفة
الحرية والتدخل . . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى
يتطلب عقد مقارنة بين السياسة الاقتصادية للنظام الاسلامى .
والسياسة الاقتصادية فى ظل الحرية والتدخل .

٢ - ان عقد مثل هذه المقارنة لا يقلل بحال من الأحوال من قيمة
الاسلام ومن كونه نظاماً أمثل . وان نجافينا بذلك طبيعة

البحث العلمى • وهى كوننا نعتقد الفروض قبل مناقشتها •
ونؤمن بصحتها قبل وضعها فى الميزان • ونأى فى ذلك عن
فالباحث. هنا انسان • والانسان مهما بلغت قدرته العلمية
واتسعت آفاق فكره • فهو من صنع خالق أكبر • ان وضع
له نظام فلا شك أنه أمثل النظم وأحسنها • فهو لا يبغي
بالبشر سوى السعادة فى الأرض فى ظل أداء واجب يحقق لهم
السعادة فى السماء • « وفوق كل ذى علم عليم » •

• اننا قد نجد صعوبة فى المقارنة : هذه الصعوبة منشؤها ولا
شك اختلاف طبيعة العلوم اللاهوتية عن تلك العلوم التى من
صنع الانسان • أو بعبارة أخرى • اختلاف المصدر لا من
حيث الطبيعة فحسب • وانما ايضا من حيث الدرجة •
فعلوم اللاهوت من صنع خالق أعظم • وعلوم الانسان من صنع
مصنوع أصغر • بل ان الخلاف فى المصدر قد يتعدا الى
أكثر من ذلك • خلاف فى موضوع المناقشة ذاتها • فعلوم
اللاهوت علوم لا تناقش جزئيات الحياة وسيرها التنفيذية
بقدر ما تناقش وتضع معالم عامة وخطوط وضاء تنير دائما
للشعير طريق الحياة • وتنظم معالم خطوات الانسان نحو
الهدف • ولكنها لا تبين له ترتيب الأمور وجزئياتها المتعددة •
ولقد خلق الله البشر ووضع أمامهم تعاليمه ومبادئه • ثم
أعطاهم ورقة بيضاء • وقلما وضاء • وزرع فيهم غرائز الخلق
كله • ثم ترك لهم الحرية فى خط تاريخ حياتهم • • ووضع
الفرصة المتكافئة لهم أساسا للحياة فى الدنيا والحساب فى
الآخرة •

أما علوم الانسان يحكم كونها علوم زمان ومكان فهى
لعمري بأمور الحياة التنفيذية وتعطيها القسط الأكبر من
الاهتمام والتبجيل • وان كانت فى وضعها لتفاصيل الأهداف

تتأثر بمنطق الانسان وهي تلك التي تتمثل في نظريته
المتعجلة للثمرة • واعتناؤه بالحاضر • واهمال المستقبل الى
حد ما • كما أنها تتأثر بظروف البيئة التي ينشأ فيها • كما
أنها قد تتجاوز بطبيعة الحال بحكم عنصر التميز الموجود في
الانسان • ومن هنا قد يكون هناك محل صعوبة فيما نحن
بصدده • لكن التوفيق ليس بالأمر العسير على انسان خلق
الله فيه عقلاً دائماً البحث مستمر التنقيب لا معقول عنده ولا
مستحيل أمامه •

امكانيات التوفيق هنا هي أن نناقش مدى انطباق فلسفات
الانسان بصفاتها أسلوباً تنفيذياً على تعاليم الاسلام بصفتها
خطوط الهدى الرئيسية •

الاسلام ونظام الحرية

قد يعنى لنا بعد أن استعرضنا النقاط السابقة فيما يتعلق بتحديد أيولوجية النظام الاقتصادي في الاسلام أن نثير التساؤل الذي بدأنا به الحديث • وهو •

هل يعد النظام الاقتصادي في الاسلام فيما يتعلق بفلسفته العامة نظاما بدايته الفرد ويحمل في طياته مبدأ الحرية • ويتمخض في النهاية عن نظام يكاد يتشابه في خصائصه العامة بنظام الرأسمالية التي شهدته أوروبا في أعقاب الثورة الصناعية ؟

تعرض كثير من الباحثين لهذه النقطة بالذات • وحكم الكثيرون منهم على النظام الاسلامي الاقتصادي بأنه نظام وسط يقف بين شقى الحرية والتدخل • فهو لا يبعد عن النظام الحر الى أن يصل الشط الآخر • أو يقترب من نظام التدخل حتى ينأى عن نظام الحرية • بل هو يسير جاريا وسط هذين التيارين أو وسط هاتين الفلسفتين •

ونحن يدورنا لن نأخذ هذا الكلام قضية مسلمة • بل نود أن نضع أنفسنا في مكان لا تتأثر فيه بهذا الرأي أو بذاك • وأضعين نصب أعيننا الخطوط الرئيسية والمعالم الواضحة التي اختطها الاسلام دين الله المنزل •

ويمكننا بادئ ذي بدء أن نتعجل الكلمات وأن نقول بأن الإسلام لم يكن يتشابه مع هذا النظام الرأسمالي الحر • ولم يكن في وضعه فلسفته مختلطاً هذا الطريق •

حقيقة ادعى البعض أن الإسلام يسير في أكثر مبادئه ونظمه مع نظام الرأسمالية • وحقيقة ادعى البعض أن الإسلام كان يترك الحرية الفردية والمنافسة الحرة تسود في كل معاملاته وأنظمتها • وليس من شك في أن هذه الآراء قد اختلطت بعض النصوص القرآنية • وبعض الآراء والأفكار الإسلامية واعتمدت عليها في تثبيت دعائم هذه الدعوى • وربما كان معهم بعض الصواب الزائف فيما ذهبوا إليه لأنهم لم يستطيعوا أن يتبينوا حقيقة مرامي هذه الآيات وغايات هذه الأفكار والفلسفات الإسلامية الاقتصادية • ولربما أيضاً ادعوا ذلك عن قصد عامدين • ونحن لن نستطيع في هذا المجال مدى توفر حسن النية لديهم أو سوءها •

لقد ادعوا أن الإسلام نظام طبقى • يترك للفنى أن يكون فاحش الغنى • ويحبذ هذه الفوارق الاجتماعية التساسعة • ويراهم شيئاً مشروعاً لا ضرر فيه • وذهبوا إلى بعض الآيات يتلمسون فيها رواجاً لمذهبهم • وتعصيدها لرأيهم • ونحن لن نناقش هؤلاء الناس إلا بقدر ما نضع الحقيقة أمام العيون • ونجليها واضحة أمام البصائر • لقد ولوا وجوههم شطر هذه الآيات يستدلون بها على رأيهم والتي منها قوله تعالى « وهو الذى جعلكم خلائف الارض » ورفع بعضهم فوق بعض درجات ليلوكم فيما اتاكم » وقوله تعالى « والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق • فما الذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيماهم • فهم فيه سواء أفبئسمة الله يجحدون » وقوله تعالى (ا هم يقسمون رحمة ربك • نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا • ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً • ورحمة ربك خير مما يجمعون » •

ولو ذهبنا نتطلع الى أمثال هذه الآيات بعين الفحص . وسرنا معها فى سياستها احدى وردت فيه فيسوف نجد أمثالها أبعد ما تكون عما يرمون اليه بل هى تسير فى اتجاه آخر وتحدث فى سياق آخر لا مجال لهم فيه ، فالآيات لا تفيد المعنى الطبقي فى الاسلام على أسسه المادية كما سبق الى وهم هؤلاء اناس . لان الآيات تدل من سياقها على المعنى الذى يستدعيه ذلك السياق لا ما تنطبه أغراضهم ورغباتهم .

فالآية الأولى تدل من سياقها على أن الله قد استخلف الناس فى الأرض ليعمروها . وفادت بينهم فى منح الوسائل المادية ولأدبية .

ثم نرى الآية الثانية صريحة فى التفاضل فى الرزق حقا . ان جاء من أسبابه المشروعة . لكن لا يسوغ فيه الجشع والفحش فى الفوارق .

أما الآية الثالثة فهى تشير الى أن جسم الأمة كجسم الانسان . لا بد فيه من رأس مدبر وأطراف تسخر . فهناك المهندس الذى يقوم بقيادة المصنع مثلا ثم نرى تحت امرته كثيرا من العمال يوجههم حسب ما يترأى له من مصلحة العمل .

وهكذا لو سرنا نتبع هذه الآيات لوجدناها حقيقة تبتعد عن هذه الأغراض المتأولة والمتعسفة ثم لنسر قليلا مع مدعى الطبقة الاسلامية . ولنبحث عن آيات أخرى كثيرة فى القرآن . وسوف نجد فيها حدا فاصلا بين دعواهم وبين الحقيقة . حيث رسمت هذه الآيات صورة حقيقة - لا مجال فيها للتأويل أو الهروب - لنظرة الاسلام الى الطبقة المترفة المرفهة . وحيث تلمس صورة حقيقة لنظرة الاسلام الى الطبقة التى يدعى البعض أن الاسلام قد أباح قيامها وساعد على ذلك بما وضع من تشريعات ونظم سواء أكانت

خاصة بالاقتصاد أم بغيره من تواحي الحياة • نلمس في هذه الآيات حكم الله واضحا جليا على هؤلاء السادة من الأغنياء • الذين يعيشون على هامش الفضيلة • وينغمسون في تيلز جارف من الجاه والمال •

يستوقف نظرنا من هذه الآيات قوله تعالى « وإذا قيل لهم انفقوا مما رزقكم الله • قال الذين كفروا للذين آمنوا • أنطعم من لو يشاء الله أطعمه • أن أنتم إلا في ضلال مبين » هنا نجد القرآن الكريم يرد كلام هؤلاء الكفار الذى يحمل مسحة من المنطق فى تحديد نظام الطبقات بقوله تعالى « أن أنتم إلا في ضلال » ردا على قولهم « أنطعم من لو يشاء الله أطعمه » فهنا نرى الكفار يحاولون اثبات أن لكل فرد أن يستزيد من غناه ولا يناقشه أحد هذا الغنى • وأن يعيش كما يهوى مدعين أن الله هو الذى يعطى من يشاء • وليس عليهم تجاه غيرهم شيء • لأنه لو أراد مساعدتهم لأعطاهم لأنه القادر القاهر يعطى من يشاء ويمنع عن يشاء • صفه القرآن قولهم وأوضح أنهم يعيشون فى متاهة من الضلال البين الواضح •

بل ان القرآن قد حارب فكرة الترف البشع • وأوضح أن هؤلاء المترفين ليسوا إلا أعداء للحق وخصوما له ألداء • فقال : « وما أرسلنا فى قرية من نذير إلا قال مترفوها أنا بما أرسلتم به كافرون • وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا • وما نحن بمعدين » فأوضح القرآن صورة أخرى لرايه فى الطبقة المترفة المنعمة •

ثم يقرر كتاب الله أن الطبقات المترفة مصدرا لكل فساد ومثارا لكل الفتن المتجددة بين أفراد الأمة • وأن عمل هذه الطائفة الأساسى هو اهاجة جرائم الشر والمرض فى المجتمعات وذلك فى قوله تعالى « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » •

وما أظن أننا يعد هذا العرض الموجز لرأي القرآن فى الطبقة المترفزة يمكن أن نقول بأن الاسلام نظام راسمالى يسمح لطبقة ان تغتنى بحيث تصير فى درجة التخمّة المالىة لا يدانيها فيها أحد من أبناء الأمة • ثم تترك العوز والفاقة والحرمان فى جانب آخر من أبناء الأمة • ورأس المال هذا أصبح قوة مخيفّة فى الدول الراسمالية يتحكم فيها ويسير سياستها ويدير دفة الحكم بين أبنائها ويحرك جماهيرها الى أغراضه التى يرمى لها • ويخلق الحروب والدمار - اذا أراد - كى يفتح له جبهات يوزع فيها انتاجه الهائل المتزايد • ثم هو يتبنى الاستعمار ويتخذ منه ابنا شرعيا له حتى أصبح السلب المنظم يتخذ له ألفاظا مختلفة فى الراسمالية • كالاحتلال • والرعاية • والمجال الحيوى • ونحو ذلك من هذه الأسماء التى يتخذها حقا مقدسا له ومشروعا •

هل يمكن أن نقول ان الاسلام فى وضعه لخطوطه الرئيسية للنظام الاقتصادى كان ينظر بهذا المنظار البشع للحياة ؟

ان الاجابة على هذا السؤال لا تحتاج الى كبير تفكير • بل يمكننا أن نقول ان الاسلام كان أبعد ما يكون عن مثل هذه الأمور الاستغلالية والاستعمارية • واذا كانت الشيوعية والفاشستية والنازية وكل الحركات الأوربية التى ظهرت وكانت مضادة للراسمالية • انما انبعثت فى المجتمعات الأوربية واتخذت لها مكانا فى هذه البيئة لأنها كانت تمردا على هذا النظام وكفرا به • فما بالك يا اسلام الدين السماوى الرفيع •

ان الاسلام لم يعرف يوما حرب الطبقات - وهى شعار الغرب الدائم - ولا المجال الحيوى الاستعمارى وهو طابع الحضارة الغربية • ولم يعرف تلك الراسمالية المتخكمة السيدة • لقد أدار الاسلام نظامه المالى على هدى تعاليمه • فارتكز صرحه أول ما ارتكز

على أن المال هو مال الله جلّت قدرته . « وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » . والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم . فهم فيه سواء . وفي هذه الآية دلالة صريحة على أن الأغنياء والفقراء سواء في المال ، ومصدره واحد هو الله . فالله هو المالك لكل شيء في الوجود لا ينزاعه فيه منازع وفي ذلك يقول القرآن الكريم « والله ملك السموات والأرض وما بينهما » وهذا يدل دلالة قاطعة على أن المالك للسماء وما فيها من طيور ونجوم وشموس وأقمار . والأرض وما فيها من ثروة وما عليها من نبات وحيوان وإنسان . والبحار وما تزخر به . المالك لكل هذا هو الله وحده . والمالك للشيء هو صاحب التصرف فيه يعطيه من يشاء « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء » . ويقول القرآن « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » . المال اذن مال الله . والفرد مستخلف فيه . وكلمة الاستخلاف هنا عظيمة الدلالة محددة الغاية . لأن الاستخلاف غير التملك . ومن هنا تحددت علاقة المال بصاحبه . فهو مستخلف فيه لخير المجموع وصالحه .

واذا كان هذا هو موقف الاسلام والشرع من النظام الطبقي ومن المال وملكيته فهل لنا أن نقول ان الاسلام كان يترك للفرد حريته المالية يتصرف فيها دون ما حدود أو قيود . ويترك له ولغيرائه أن تتحكم فيما يملك ؟ ان الاسلام لم يكن على هذا النمط اطلاقا بل ان الرسول الكريم كان يحاسب ولاته حسابا عسيرا . يسألهم عما ملكت أيديهم ويتفهم منهم طريقة هذا التملك . . .

ولقد ولي الرسول مرة رجلا على أموال الزكاة . فلما رجع حاسبه . فقال الرجل : هذا لكم وهذا أهدي الى . . فقال الرسول الكريم : « ما بال الرجل تستعمله على العمل بما ولانا الله فيقول هذا لكم وهذا أهدي الى . أفلا تعد في بيت أبيه وأمه فنظر أيدي

اليه أم لا ؟ » .

أما المنكيات الكبيرة التي قد نتجوز ونقول انها ملكت بطرق مشروعة لا دخل فيها للاستغلال ولا للتعامل للأقوياء . فان زدها الى الدولة لتوزيعها على الشعب - وان لم يكن واجبا لكنه جائز بحكم الدين . فان الله تعالى قد كره ان تكون الأموال ومصادر اشروعة في ايدي طبقة خاصة من الشعب وهم الأغنياء وحدهم دون الفقراء افلا نرى الى قوله تعالى : « ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » فنظام الثراء الفاحش والفقير الشديد لا يقره الاسلام . الاسلام لا يبيح اثراء افراد بافقار أمة . بل انه يجيز الحجر على الأقوياء حتى لا يسرفوا في تملك الأرض . فهذا عمر ابن الخطاب يحجر على أعلام قريش من المهاجرين حتى لا يخرجوا الى البلاد المفتوحة يمتلكون أرضها دون الناس وكان يقول « الا وان قريشا يريدون أن يتخذوا مال الله معونات دون عباده الا فلما وابن الخطاب حى فلا » ولا شك أن مثل هذا النص له معناه الواضح وتحديد تصرفات الافراد في العمل على وقف الملكية الى حد معين . بل ان هناك أحاديث أصرح من ذلك تنص على أن مالك الأرض لا بد وأن يزرعها بنفسه أو يتنازل عنها لغيره ولو بالهبة حتى يزرعها هو . ومن هنا نستطيع أن ندرك أن الاسلام لم يترك الأمور تجري كما تهوى النفوس البشرية ذات الانانية . بل انه غدل من الأوضاع بحيث تقف هذه الاطماع عند حد معين . وهذا هو حديث الرسول عن جابر بن عبد الله « من كانت له ارض فليزرعها أو يمنحها اخاه ولا يؤاجرها اياه » .

الاسلام لا يعترف بملكية اقتطعها الحاكم من مال الأمة ومنحها ابن شاء دون حساب . ولا يعترف بملكية آلت الى صاحبها نهبا واستغلالا للنفوذ . او سرقة خفية من املاك الدولة . ولا يعترف بملكية ملكها صاحبها بمال جمعه بشتى الوسائل غير المشروعة . وكل ملكية لا يعترف بها الاسلام يجب مصادرتها

وضمها الى بيت المال . ومن باب اولى يجوز ردها الى الدولة عن طريق الشراء ليعاد توزيعها على الفقراء توزيعا عادلا . وقد أباح الاسلام فعلا مصادرة الأموال التي جمعها أصحابها من دماء الناس ظلما وهذا ابن الخطاب قد صادر أموالا كثيرة من ولاته على الافاليم كعمرو بن العاص ، وابى هريرة ، والنعمان بن عدى . واذا اردنا ان نأخذ نصا اسلاميا صريحا وواضحا في اقرار مبدا تحديد الملكية فهذا هو حديث الرسول عليه السلام يقول : « أيما أهل عرصة - أى محلة - أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تعالى » . بل اننا سوف نجد كثيرا من الاحاديث التي تسير بنا خطوات كبيرة في اتجاه مضاد تماما لهذا النظام الرأسمالى . وما أظن اننا بحاجة كبيرة الى نسير متتبعين خطوات الاسلام باحثين ومتعمقين في البحث حتى نعثر على تأكيد لهذا الراى . لان فلسفة الاسلام في ذلك ظاهرة واضحة . ولعل الآيات القرآنية المتتابعة والاحاديث النبوية المتتالية لكافية في اعطاء هذه الصورة التي نرسمها عن الاسلام . ومع ذلك فلن يضيرنا ان نسير آخذين من هذا المنبع ونستزيد منه حتى نتفهم مرامى شريعتنا ونتبين في وضوح أكثر رؤىة اسطع ابعاد هذه الفلسفة الاسلامية وخاصة ما يتصل منها بالناحية الاقتصادية .

ان الاسلام حقيقة اقر الملكية الفردية - وهذا ما يتفق مع الفطرة . ويساير الميول الطبيعية للنفس البشرية التي يقدرها الاسلام أيضا . ويحسب حسابها في اقامة نظام المجتمع - وفي الوقت ذاته يحقق العدالة بين الجهد والجزاء . ويتفق مع مصلحة الجماعة باقراء الفرد . وتشجيعه على بذل أقصى طاقاته لتنمية الحياة . والعدالة تقتضى ان يلبي النظام رغبات الفرد وميوله في الحدود التي لا تضر الجماعة . جزاء ما بذل من طاقة وجهـد وكـدح .

لكن الاسلام حين يقرر حق الملكية الفردية لا يدعها بلا قيود ولا شروط . فهو يقرر بجانب حق التملك مبادئ أخرى تكاد

تجرد صاحب الملكية من هذا الحق بعد أن يستوفى من حُجَّياته .
 ومصلحة الفرد والجماعة على سواء كامة وراء هذه القيود والحدود
 التي وضعها الاسلام بجانب حق تقرير الملكية الفردية . فالقرآن
 حين يذكر الملكية الفردية . يذكرها باعتبارها ملكية الانتفاع
 والتصرف . ذلك ان حق التصرف مشروط بالصلاحيه ومرهون
 بالارشاد . واحسان القيام بهذه الوظيفة . فاذا سفه التصرف
 ولم يتحقق في المالك الرشد والاهلية وقفت النتائج الطبيعية للملك
 وهي حقوق التصرف وكن للولى او الجماعة استرداد هذا الحق .
 قال تعالى « **وَلَا تَوْتُواْ لِّلْأَسْفَهَاءِ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّٰهُ لَكُمْ قِيَامًا ۖ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ** » . ويؤيد هذا المبدأ أيضا ان الامام
 او السدولة هي وريث من لا وريث له ولمل تقرير
 الاسلام لمثل هذه الحقوق وبهذه الكيفية يشير
 الى حكمة دقيقة ومعنى جليل . ذلك ان الفرد اذا شعر
 بانه مجبرد موظف في ماله فان ذلك يجعله يتقبل الفروض
 التي يفرضها النظام على عاتقه . كما يتقبل اقيود التي يحد بها
 تصرفه . وان شعور الجماعة بحقوقها الاكيد في هذا المال يجعلها
 اقوى واجرا في وضع الفروض . وسن الحدود . ونتيجة هذا
 كله هو وضع قواعد تحقيق العدالة الاجتماعية كاملة في الانتفاع
 بهذه الممتلكات والتي لا قيمة للكيته العينية دون حق التصرف .
 قصارى القول ان المال مال الله وان العباد مستخلفون فيه . وان
 تصرفاتهم فيما استخلفوا فيه رهن بمصلحة الجماعة . وبناء على
 ذلك :

بما ان المال مال الله فانه لا يجوز أن يملك المال ملكا نهائيا
 احد من الناس للجماعة نتيجة لذلك أيضا أن تنظم طريقة الانتفاع
 بهذا المال . ويظهر رأى الجماعة في هذا الامر بواسطة أهل
 الشورى منها .

للجماعة ممثلة في رجال الشورى اذا رأت في أمر من الأمور
 ضررا عليها واجبا فأن لها أن ترفع يد المنتفع عن المنفعة »

إذا كان ذلك سعيًا في المصلحة العامة . على شرط أن تعوضه . ان
الاسلام اذا ابرح المكية الفردية . فانه يجبر لجماعة ايضا ان تحدد
ما يملكه الشخص اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة . كتحديد
المكية الزراعية مثلا .

وليست مثل هذه الاستنتاجات . أو مثل هذه الأحكام تعسفا
أو تطرفا . بل هي الحقيقة والصواب . فان ملكية الأفراد انما
جاءت للمنفعة بطريق مباشر وجعلت لانتفاع الجماعة بطريق غير
مباشر . فإذا عطل المنتفع المال . أو اساء استغلاله . أو سار به
في اتجاه مضاد للمصلحة العامة . فان للجماعة ان ترفع يده عن
المنفعة . أو تحدد تصرفه فيها . ذلك ان المنافع العامة قبل كل
ذلك المفروض فيها ان تكون ملكا للدولة لا لفرد من الأفراد .
ولا شك ان حديث الرسول اعظيم الذي يقول : « ان المسلمين
شركاء في ثلاث . في المال ، والنار ، والكلأ » هذا الحديث يمكن ان
نتخذه الصورة المثلى والنموذج الصادق الصحيح فيما يخص
النظام الاقتصادي في الاسلام . واقد فهم الصحابة رضوان الله
عليهم هذه الاسس وكانت تصرفاتهم تدور وسط هذه الحلقة من
المفاهيم . لانهم هم الذين تشربوا الروح الاسلامية الصافية من
منابعها الاولى . وهذا قول عمر بن الخطاب يطل عينه واضحا
جليا « ليس احد احق بهذا المال من احد .. وانما الرجل
وسابقته . والرجل وغناؤه . والرجل وبلاؤه . والرجل وحاجته »
ويقول امير المؤمنين ايضا « لو استقيبات من امرى ما استدبرت
لاخذت فضول اموال الأغنياء وقسمتها على الفقراء . ثم هذا
على ابن ابي طالب رضى الله عنه يقول : ان الله فرض في اموال
الأغنياء اقوات الفقراء . وما جاع فقير الا بما متع به غنى »

من هنا ومن هذا المنطق الاقتصادي جاءت تعاليم الاسلام
الاقتصادية . وارتكزت قواعد الشرع الاسلامي على هذا الافق
الرحب .

من الرأسمالية والاسلام

النظام الرأسمالى الحر يقود بطبيعته الى الاحتكار . والاحتكار هذا قد جعله الاسلام مصاحبا للكفر كما يقرر الرسول . لأن فيه التضييق على المسلمين . وفيه الاستغلال والتحكم فلقد روى أبو داود عن الرسول « من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برىء من الله وبرىء الله منه » ومن الأحاديث النبوية أيضا مما يحرم الاحتكار الذى يتخذ البعض وسيلة لرفع الاسعار والتحكم فى الاسواق . قوله « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

ونحن لا تقارن هنا بين النظام الرأسمالى والنظام الإسلامى حتى يظهر عيوب أحد النظامين أو محاسنه وانما نعرض لهذه المقارنة أو المناقشة لكى نضع الإسلام فى مكانه الصحيح وسط هذا الموج المتلاطم من التيارات البشرية والانسانية . وذا كان الإسلام قد ابتعد عن النظام الفردى الحر كما سبق أن رأينا . فهو لم يبتعد عنه بناء على دراسة سابقة لمبادئ الرأسمالية واسسها وبناء على أنه تفهم عيوبها أو محاسنها وحاول أن يتلاشى هذه العيوب أو أن يتبع هذه المحاسن . وانما كان الإسلام مذهبيا فى الاقتصاد قائما بذاته . واتجاهها يدور فى فلك من تعاليمه وحدها ومن هديها ومن مبادئها .

فاذا كنا نضع الآن هذه الفلسفة الإسلامية بجوار غيرها من الفلسفات والأنظمة . فنحن بذلك نضطر الى كثير من التواضع

فيما يخص النظام الاسلامى . ذلك لأنه ليس نظاما بشريا-أو
فلسفة بشرية وانما هى نظام سماوى اكملت له عناصر العدالة
والانصاف .

حقيقة لم ترسم لنا هذه الفلسفة خطوطا تفصيلية أو محددة
تماما لأسسها أو لتفرعاتها ولكنها وصفت لنا لمحات مضيئة مشرقة
تقودنا الى الطريق المرغوب . فالتفصيل الواسع النطاق . الرحب
الآفاق . لا نراه ولا نلمسه في الأحوال الشخصية والمعاملات
الاقتصادية والاحكام المدنية . فقط اكتفى القرآن والسنة هنا
برسم الخطوط العريضة والكتليات العامة . وتركنا التطبيق
والتفصيل للناس . يجيلون فيه عقولهم بما يوافق مصالحهم ويكفل
حاجياتهم . ونحن هنا ما زلنا نتحدث عن هذه الخيوط العريضة
التي تتعارض « كما سبق أن ذكرت » في كثير أو قليل مع هذا
النظام الرأسمالى وليس الاسلام بدعا في تعارضه مع هذا النظام .
أو هذه الفلسفة . فان زعماء هذا المذهب نفسه قد حادوا عن
طريقه وابتعدوا بعضا من الابتعاد .

فكينز مثلا وهو صاحب النظرية العامة . قامت نظريته
اساسا على ايضاح العيوب التي تكتنف المجتمعات الرأسمالية
التي تعيش في ظلها . وأهمها بلا ريب أخفاؤها في تحقيق التوظيف
الكامل . واخفاؤها في القضاء على التفاوت الكبير في توزيع الثروات
والدخل . وكينز بينما يؤكد ثقته في الباعث الفردي .
والمشروعات الفردية . الا أنه يرى من الأهمية بمكان ايجاد بعض
الوسائل للرقابة والتوجيه المركزى من قبل الحكومة في بعض
ميادين الاقتصاد . وفي اعتقاده ان هذا لن يؤدي الى تضيق
المجال امام الجمهور والمشروعات الفردية . فاذا كان كينز يعارض
اشتراكية الدولة الا أنه ينادى بزيادة مدى واهمية الدور الذى
تلعبه الحكومة . فعلى الدولة أن تمارس رقابتها على النقود
والاستثمارات والمدخرات .

والمذهب الحر الذى قام بالدعوة له « آدم سميث » و « مالتس » و « ريكاردو » قد أخذ يلقي بعض المعارضة من انصاره انفسهم . فأدم سميث نفسه مع انه كان يرى ان الفضل فى الانتاج يرجع الى عمل الانسان . وهو وان طالب بضرورة عدم تدخل الحكومات فى الامور الاقتصادية . الا انه أجاز تدخلها للمحافظة على سلامة الدولة والبلاد فى الخارج والأمن فى الداخل . . ورأى ضرورة قيامها بالاعمال التى لا يستطيع الأفراد ان يقوموا بها . كقامة السكك الحديدية مثلا . . لقد أخذ كثير من الكتّاب يصورون النشاط الاقتصادى فى ظل النظام الرأسمالى بأنه مجموعة من العوامل الطبيعية يؤدى بعضها الى بعض ويؤدى تداعلها المتبادل وتأثيراتها وتأثراتها الى حالة من التوازن . ويقصدون بها الحالة التى تتحقق فيها رغبات مجموع الأفراد . وعلى احسن وجه . فان كان هناك تدخل سواء بتعديل الائتمان او تحويل عناصر الانتاج . او تغيير أسس التوزيع للدخل . فان يصل هذا الاشباع حده السابق . لذلك ينفذون الحكومات الا تدخل فى الشؤون الاقتصادية الا للمحافظة على حرية الأفراد والدفاع عن كيان الدولة .

غير أن من خصائص النظام الرأسمالى أن يستحوذ اصحاب الاموال المدخرة على قسط كبير وافر من الأرباح لتلك المشروعات التى يساهمون فى تمويلها . ومن ثم تتركز ثروات كبيرة فى ايدى عدد قليل من الأفراد . ولا شك ان ذلك يعد عيبا هائلا من عيوب الرأسمالية . ولقد ظل هؤلاء الكتّاب على هذا المنوال الى ان تغيرت بعض الأهداف لهذا النظام بتكوين نقابات العمال . وشبوع التعليم . وانتشار وسائل الدعاية والاعلام . وحلول الاحتكار على المنافسة . وكذلك تجنبت تصرفات الأفراد ما تمليه عليهم مصالحهم . . الى جانب تناوب الازمات نتيجة لانعدام التوازن الاقتصادى . فادى كل ذلك الى اقتناع اصحاب هذا المذهب وكتابه بفائدة التدخل لاعادة التوازن الاقتصادى .

واظن اننا لسنا بحاجة كي نقول او نكرر ما قررناه من أن الاسلام قد تفادى اساسا هذه المشكلات . لانه لم يسمح للثروات الضخمة بالتجمع . ولم يسمح للاحتكار بأن يحتل مكانه في المجتمع الاسلامي كما أن الاسلام لم يترك المنافسة الحرة تنشر اوباءها في المجتمع بل قيدها في الحدود التي تكفل المصلحة للمجموع كما تكفلها للفرد .

ونستطيع ان نقول ان نظرية الحرية الاقتصادية كانت بسيطة للدرجة لم تكن تصور بحال ما الحياة الواقعية . وها نحن نرى معارضة شديدة لهذا المذهب . حيث لا تتحقق في ظله العدالة في التوزيع للدخل . كما ايقن الكثيرون والكثيرون جيدا ان المنافسة الحرة لها مساوئها التي قد تؤدي الى تبديد الموارد . فاذا كانت هذه المنافسة الحرة تحفز المنتجين على الارتقاء بوسائل الانتاج من ناحية . فهي تجعلهم ينفقون بسخاء في نواحي كثيرة غير منتجة . والملاحظ دائما على الحياة الاقتصادية هو سيادة المنافسة المقيدة المشوبة بالاحتكار . كل ذلك جعل الكثيرين ايضا يتجهون الى الاقتصاد الموجه . اى الى التدخل في الشؤون الاقتصادية .

ولعلى الآن حين احاول ان اختم هذا الجزء من البحث اكون قد قطعت مرحلة فيها بعض الكلاية وليست الكفاية كلها في تحديد العلاقة بين النظام الاسلامي الاقتصادي والنظام الرأسمالي . بل انه ليخيل لى ان وضوح العلاقة او انقطاعها ظاهر جلى من خلال تلك النصوص التي وردت أثناء هذا البحث .

وانا ان كنت قد اثرت في خلال البحث في ميدان الفلسفة الاقتصادية للاسلام نقطا تطبيقية - وان كان المفروض الا تبعد الفلسفة عن الواقع - الا انى كنت اضطر بلا شك الى ذلك كي استمد من هذه الاسس العملية والتطبيقية . عناصر الفلسفة الاقتصادية . وهذا بدوره لا يقلل من كوننا نتحدث عن فلسفة

عمامة لا ترتبط بحدود الزمان أو المكان . لأن المبادئ التي توضع على أساس نظري فهي معلقة بالهواء ونحن بدورنا نضع لها القواعد التي تركز عليها . حتى تتضح تماما وثبتت في العقائد ثبوتنا أكيدا . ومن هنا كان استمدادنا من الناحية التطبيقية كثيرا حتى نضع تلك الأعمدة النظرية على أساس واقعي .

وإذا كنا قد سرنا في شوطنا الذي نحن فيه من البحث لتحديد مكانة الاسلام في اقتصادياته بالنظام الحر . فانا لن نلقى الحكم على كل من النظامين . أو أن نبين افضلية احدهما على الآخر . لأنه من الواضح أن المقارنة قد بينت بما لا يدع مجالا لتكرار أو إعادة مدى صلاحية النظام الرأسمالي أو فسادة . ثم بالتالي قد أوضحت لنا إذا كان الاسلام في نظامه الاقتصادي يتشابه مع هذا النظام ومما لا ريب فيه أخيرا أنه قد اتضح كيف أن الاسلام لم يستمد عناصره أو أسسه من هذا المذهب أو من غيره . ولم يكن بحال ما النظام الرأسمالي هو الطريق التي ارتضاها الاسلام لتجتمعه .

الاسلام ونظام التدخل

لقد وصلنا المرحلة التى يتحتم علينا فيها أن نوجه السؤال التالى وهو :

هل يعد النظام الاقتصادى فى الاسلام فيما يتعلق بفلسفته العامة نظاما يحمل فى طياته مبدأ التدخل المطلق ، أو المحدود ، وينتهى فى آخر الامر الى نظام يكاد يتشابه أو يتحد مع هذه النظم الاشتراكية القائمة ، سواء المتطرف منها أو المعتدل ؟

هنا سنجد المجال يتسع بعض الشيء عما كنا نتحدث فيه سابقا . . فعند مقارنة النظام الاقتصادى فى الاسلام بالنظام الرأسمالى كنا بصدد مذهب واحد تقريبا ، أو فلسفة واحدة ، أو تكاد تشبه الفلسفة الواحدة .

أما فى حديثنا عن النظم الاشتراكية ، فسوف نكون بصدد اسم واحد « الاشتراكية » لمذاهب مختلفة .

لقد تعددت الكتابات عن الاشتراكية لدرجة انها أصبحت تتخذ عدة مفاهيم تتراوح بين الإصلاح المخفف والتغيير الجذرى العنيف للأوضاع الاجتماعية . وتعددت بالتالى الفلسفات والآراء والمذاهب والأفكار ، والأحزاب والسياسات التى تسمى باسم « الاشتراكية » وبعض هذه الأفكار الاشتراكية قد يلدوا خياليا يبعد عن التطبيق الواقعى . . كما أن البعض منها يقترب من التطبيق العملى . . والبعض الآخر قد أثبتت التجربة قيامه ونجاحه .

ويضيّق المجال هنا للخوض فى أنواع المذاهب الاشتراكية وفاسفاتها . وعلى كل فقد كان منشأ التفكير الاقتصادى الحديث نتيجة لشعور المجتمعات بالآثار السيئة . . والانحرافات التى تركتها انظم الرأسمالية ، مما دفع الاشتراكيين الى التفكير فى أن الحال لن ينصلح الا بزوال النظام الرأسمالى بجميع مظاهره وأكاذبه .

والاشتراكي يعتبر أصل البلاء فى المجتمع الرأسمالى وجود الملكية اخذة لأدوات الانتاج التى تمكن هؤلاء الملاك من استغلال الطبقة غير المالكة - أى الأجيورة - ويعتبر أن القوانين التى تحمى هذه الملكية تمكن أصحابها من التصرف فيها بالدرجة التى تميزهم عن غيرهم من أفراد المجتمع المحرومين . . وعليه ما من سبيل لتغيير الأوضاع الا بزوال نظام الملكية الخاصة لعناصر الانتاج . وتنظيم الحياة الاقتصادية بأسلوب آخر . طالما ان الغاء نظام الملكية الخاصة سيافى معه حق أصحابها فى ممارسة انشطه الخاص الذى كانوا يمارسونه تحقيقا لأهدافهم الذاتية ، وكسبهم المادى .

والاشتراكية بصفة عامة تعبر عن نظريات أو حركات اجتماعية ، وبألتالى اقتصادية وسياسية ، تهدف الى تنظيم المجتمع على النحو الذى اعتقدت انه أمثل للنظم وأحسنها . وذلك عن طريق الملكية الجماعية والرقابة الجماعية لعناصر الانتاج والتوزيع . فيهدف الاشتراكية تحويل الملكية الخاصة لعناصر الانتاج ، الى ملكية جماعية . . ونظم الانتاج اقومى طبقا لخطة مخططة مركزية مرسومة . . تحقق الصالح للمجموع ويدوب فى طياتها الفرد .

فالهدف الأول للاشتراكية اذن هو تحويل الملكية الخاصة الى ملكية جماعية ، أو ملكية عامة . وطريقة الوصول الى هذا الهدف ومدى تطبيقه هى التى تميز نظاما اشتراكيا عن الآخر .

ومن حيث طريقة الوصول الى الهدف ، تنقسم الاساليب
الاشتراكية الى نوعين :

- ١ - اسلوب ثورى عنيف .
- ٢ - اسلوب سلمى تطورى .

الاسلام والشيوعية

الاشتراكية الثورية « مثلا المعروف بالشيوعية الماركسية » ..
ترى انه لا مفر من حتمية الثورة المفاجئة واستخدام اسلوب العنف
.. لان الطبقة المالكة - على حد قولهم - لن تنزل بمحض ارادتها
عن المزايا التى تتمتع بها . اما الاشتراكية التطورية فترى أن
التدرج نحو الاشتراكية فى ظل نظام الحكم القائم ليس بعيد
الاحتمال .

وجدير بنا هنا اذا أردنا أن نضع النظام الاقتصادى للاسلام
بجوار النظم الاشتراكية الأخرى أن نبدأ بالمذهب الشيعى ، حيث
انه قد احتل الآن فى قلب العالم جزءا كبيرا وسار فيه بنظامه
المعروف فى الدول الشيوعية .

١ - الشيوعية تؤمن أساسا بالنظرية الداروينية ، وتصر
على انكار وجود الله . ويرى ماركس « المفكر الأول للشيوعية
الحديثة » ان امتداد هذا المفهوم الى دراسة الحياة وتطبيقه عليها
يؤتى بنتائج على جانب عظيم من الأهمية ، لانه يرجع تطور المجتمع
الى أسباب مادية بحيث لا يترك شيئا منها للمصادفة .. ومن هنا
ترى الشيوعية ترجع كل شئ - حتى الدين والأخلاق والفكر
والفلسفة والثقافة والقانون والسياسة - الى انعماسات للأحوال
الاقتصادية . وتاريخ ارتقاء المجتمع عندهم هو قبل كل شئ تاريخ
ارتقاء الإنتاج .

ونستطيع أن نقول بأن الديمقراطية لا وجود لها في المجتمع الشيوعي . فالحرريات مصادرة ، والمساواة معدومة حتى في الاقتصاد وأجور العمال . واستبداد الدولة الجائر بالفرد لا حدود له . والحكومة تسيطر على النظام الفردي الاستبدادي . ثم ان الحرية الاقتصادية في معناها المعتدل السليم معدومة على الإطلاق . فالمصانع والمزارع وأدوات الإنتاج ومرافق الثروة ، ملك للدولة ، والفرد أجبر عندها نظير اطعمه . فهناك لا توجد الرأسمالية المعروفة . ولكن يوجد هناك الرأسمالي الكبير الذي لا يقاوم . وهو الدولة ، مما ينعدم معه التنافس الاقتصادي تماماً .

والشيوعية فوق كل ذلك تربط العامل بمصنعه وتمنعه من تغيير العمل ، أو المصنع ، وقوام نظام الأجور في بلادها هو : « الأجر بالقطعة » ، ثم اننا نرى الشيوعية تزعم المساواة الاقتصادية ولعل كلام ستالين في خصومه عام ١٩٣٤ م خير رد على ذلك . قال :

« ان هؤلاء القوم يحسبون ان الشيوعية تستلزم المساواة في مطالب العيش لكل فرد في المجتمع . الا ما أسخف من رأى .. يخرج عن فكر مشتت . وان المساواة التي نادوا بها هي التي أضرت بصناعتنا أكبر الأضرار » .

ويؤمن الشيوعيون بإلغاء الملكية الفردية ، ووضع الأموال التي للدولة كلها في يد الحكومة والقضاء على التجارة الداخلية ، وقيام نظام السلع مقابل بطاقات يقدمها الفرد للحصول على حاجياته في معاشه . وتحتكر الدولة وحدها التجارة الخارجية ، وتهيمن على النظامين : النقدي والمصرفي . وتمنح الفلاحين الأرض على سبيل الإعارة المؤبدة . فيستغلونها على أساس تعاوني .

الى هنا وبعد هذه النقاط المختصرة في الشيوعية ، نرى وتلمح بوضوح جمود هذه الفلسفة وتحجر عقيدتها . أضف الى ذلك أن

« الشيوعيون الماركسيون يعتقدون أن الأديان ، والنظم . . .
والتقاليد الاجتماعية ، والقيم الروحية السائدة ، والمثل التي يرئها
الناس ويتمسكون بها كالوطنية والقومية ، والولاء لمذهب أو دين
معين . كل أولئك فى نظرهم يعتبر مخدرات لا بد من نبذها .
وعلى الفرد فى نظر الشيوعيين أن يكون ملحدا . ولا قوميا . .
وماديا ، مجردا من القيم الاجتماعية .

فهل يعقل أن يتقارب الاسلام مع هذا المستوى من التفكير
الانسانى ؟

لا شك أننا لسنا فى حاجة الى الإجابة عن ذلك ، لأن الاسلام
أسمى وأرفع من أن يصل الى هذه الدرجة من التحجر والجمود .
والاسلام كدين سماوى ، وكنظام للبشرية ، أعلى من أن يكون
صورة للعبودية والذل والتحكم والدكتاتورية . والاسلام أبعد
ما يكون عن هذه المبادئ الشيوعية ، فلم تعرف نظمه قضاء تاما على
الملكية الفردية . ولم تعرف النظم الاقتصادية فى الاسلام رأسمالية
الدولة كما يحدث فى الشيوعية ، لأن الاسلام يشرع ويحمى الملكية
الفردية . وأجاز لمن أحيا أرضا مواتا باذن الامام ولو ذميا أن يملكها
إذا كانت بعيدة عن العمران . على أن يعمرها خلال ثلاث سنين .
فالاسلام يقر مبدأ الملكية الفردية على أساس « مبدأ الجهد والجزاء »
فكل من يعمل ويجد يحصل على جزء مقابل هذا العمل . وعلى
هذه القاعدة يقر الاسلام حق الملكية الفردية بوسائل التملك
المشروعة . وهى كل وسيلة يحصل بها الانسان على ما يملك
دون أن يشوبها ظلم أو غش . ولا شبهة فى تقرير هذا الحق فى
الاسلام . فالقرآن يقول :

« للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن »
« وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبطلوا الخيىث بالطيب » .

وجاء في الحديث الشريف « من قتل دون ماله فهو شهيد »
ومثل هذه النصوص تؤيد حق الملكية الفردية • ويرتب الاسلام
على هذا الحق ما يحفظه ويصونه من عبث العابثين • فهو يضع
الحدود الرادعة لكفالة هذا الحق :

« والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا
من الله » •

ثم هو الى جانب ما يضع من حدود رادعة يجرى على طريقته
من جعل الضمير الانساني رقيقا يتظا على أعمال الفرد وتصرفاته •
فهو يجعل المرء مبتعدا عن النظر الى ما فى يد الغير • فيقول الرسول
— عليه الصلاة والسلام — « من ظلم من الارض شيئا طوقه من سبع
ارضين » ويقول « من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله
— عز وجل — وهو عليه غضبان » •

ويرتب على هذا التملك نتائج أخرى وهى حق التصرف فى
هذا المال بالبيع والاجارة والرهن والهبة والوصية ، وحق الانتفاع ،
وهكذا يكون حق الملكية متحققا يشعر الفرد أنه مالك فعلا •

فالاسلام لا يمنع حرية التملك غير المستغلة الا التى تمنع الناس
أن يعيشوا مع بعضهم البعض اخوة متحابين • ويقول الله تعالى
فى ذلك :

« او لم يرو ان الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر • ان شئ
ذلك لآيات لقوم يؤمنون » • ويقول فى سورة الاسراء : « ان ربك
يبسط الرزق ان يشاء ويقدر انه كان بعباده خبيرا بصيرا » •

ثم لا يد قبل كل شئ ان تضع امام أعيننا أن الشيوعية تحارب
الدين كما قلت • وتعتز به « أفبونا » للشعوب • لأنها قامت تناهض
هذه اللعوات السامة • فكيف لنا ان نعترف ، أو أن نقول بأن
النظام الاسلامى قد شابه النظام الشيوعى •

لا شك أن القضاء على الفرد في النظام الشيوعي قد ناقضه الإسلام تماما . ولم يكن ليضعه هذا الموضع الحقير . وهمنه الزاوية الضيقة من الحياة . فالنظام الاسلامي قد احترم حرية الفرد في حدودها التي سبق ذكرها . وترك له أن يتنافس مع أخيه في الحدود المقيدة أيضا . ولم يرض الإسلام - أن يوضع الانسان هذا الموضع الذي يحط من انسانيته قبل كل شيء . وان الناظر الى الشيوعية نفسها يجد طريقها متعرجا لم تستطع أن تستمر في السير على المنهج الذي اختطته لنفسها واضطرت الى تعديله وتطويره . فبعد أن كانت تنادى بأنه « من كل وفقا لقدرته الى كل وفقا لحاجته » ثم فشلت في التوزيع وفقا للحاجة . ووزعت وفقا للنتاج .

وما أظن الا أن تلك المبادئ بما فيها من مغالاة يجعلها جورا اقتصاديا ، ونحن نبرا بالاسلام أن يكون فيه جور . أو تعسف . . أو ظلم . لانه دين السماء الذي جاء بأمثل النظم وأحسنها .

وليس هذا الكلام الذي أردده وأكرره مجرد عبارات طنانة فضفاضة ، بل اننا اذا تتبعنا مبادئ الاسلام في كتاب الله وسنة رسوله وخطوات الصحابة من بعده . . لوضح لنا تماما صدق هذه الادعاءات جميعها . والتي تقوم في معظمها على مناهضة الاسلام للشيوعية لا تناقضه معها فحسب .

فاذا كانت الشيوعية تنفى كل أن بما تقدم للانسانية من مساواة جوفاء . فالاسلام هو دين المساواة الحقيقية « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » ، « لا فضل لعربي على عجمي الا بالتقوى » .

ويقول تعالى « يٰٓأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » .
 ٩١ مريم - صلى الله عليه وسلم - يقول : « الناس موصومة كاسنان المشط » .

الاسلام بهذه النصوص يفرض المساواة بصفة مطلقة ، فلا قيود ولا استثناءات ، وقد فرضت هذه المساواة على الناس كافة .
فلا فضل لفرد على فرد ، ولا لجماعة على جماعة ، ولا لجنس على جنس ، ولا للون على لون ، ولا سيد ولا مسنود . هذه هي المساواة في الاسلام . الناس جميعا من أصل واحد ، فهم سواء لا فضل لأحدهم على الآخر ولا ميزة لأحدهم على الآخر .

والجميع أمام الاسلام سواء . يقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه ومن أخصي عبده أخصيناه » ، ويقول عليه الصلاة والسلام لأهله : « يا معشر قريش لا أغني عنكم من الله شيئا . . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا . . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا . . ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا » .

وإذا كانت الشيوعية تنفى بأنها هدمت نظام الطبقات . فلا أقل من أن نقول أن هذا الصراع الطبقي لا يعرفه الاسلام ولا يقره .
وان كانت روسيا زعمية الشيوعية نفسها ما زال يعيش بينها ذلك النظام الطبقي الذي يتجلى في الهيئة الحاكمة وأتباعها .

وإذا كانت الشيوعية تنفى أيضا بمبدأ حق الضمان الاقتصادي وبالوصول على تأمين مادي عند الشيخوخة ، أو المرض ، أو العجز عن العمل . . فإن الاسلام والمسلمين قد سبقوا الى تطبيق الضمان في بلادهم منذ عهد بعيد . فكان عمر يصرف للفقراء - مسلمين وغير مسلمين - حاجتهم من بيت المال ، وكان يعتبر الأطفال عاجزين عن العمل ، ويفرض لكل مولود مائة درهم . فإذا ترعرع بلغ به مائتي درهم ، فإذا بلغ زاده ، ويجعل أجرة رضاعه ونفقته من بيت المال . ولقد رأى عمر بن الخطاب وهو في طريقه الى

الشام وعلى وجه الخصوص الى دمشق . قوما مجذومين من
النصارى فأمران يجرى عليهم القوت من بيت المال .

وإذا كانت الشيوعية لم تحترم أيا من النظم الانسانية ،
والحقوق البشرية ، فألفت حق الميراث ، فان الاسلام قد حافظ على
هذه الحقوق . ونظمها التنظيم السليم حتى تؤدي واجباتها في
المجتمع الاسلامي الكبير .

قصارى القول ان الشيوعية عندما يتحقق لها الانقلاب الثوري
الذى تعمل له ، وتقوم دكتاتورية الطبقة العاملة ، وهذه ظاهرة
حتمية في الشيوعية الماركسية ، تُلغى جميع مظاهر الملكية الخاصة
لادوات الانتاج . وكذلك الملكية الخاصة للسلع الاستهلاكية طويلة
الاستعمال . وتسيطر دكتاتورية البروليتاريا على جميع المشروعات
القائمة ، وتوجه الانتاج بمعرفتها وخطتها .

كل ذلك يقابله في الاسلام ، حكم الشعب ، واحترام الملكية
الفردية ومحافظة عليها وتنميتها في حدود المصلحة العامة .

الاسلام والفاشية

أعتقد أنه كان من الواجب حسب ترتيب أجزاء البحث ان
نتحدث في هذه الصفحة عن الاشتراكية التطورية . وهي النوع
الآخر من أنواع الاشتراكية . لكن قد أثرت أن أؤخرها قليلا وأن
أضع هذا النظام الفاشي بجوار الشيوعية ، لا لثنا به بينهما في
الاسس والمبادئ ولا لقيام تقارب في الفلسفة والاعتقاد ، وانما
لأن كلا منهما يقوم على أساس نظام دكتاتوري ثوري تقريبا .
انقضت حرب سنة ١٩١٤ ، سنة ١٩١٨ وخرجت منها إيطاليا
منهوكة القوى ، غير راضية عن مغانمها الإقليمية . بل كانت حائرة
على الحلفاء لعدم تنفيذهم تعهداتهم لها . وكانت الحالة الاقتصادية

غاية فى السوء والارتباك . حتى لقد ترك كبار الزراع ارضهم دون استغلال ، فأصبح الانتاج انزاعى عاجزا ، بل قد أصبحت المصادمات بين مختلف الطوائف واحزاب العمال أمرا مالوفا ، فوافق الملك على أن يتولى « بنيتو موسولينى » وأنصاره زمام الحكم وأن يقيموا فى البلاد انتظام الفاشى ، الذى يرى وجسوب زوال الثروات الكبيرة ، ولا يوافق على تركيز المشاريع فى أيدي قليل من ارباب العمل . غير أنه لم يعمل على القضاء على الرأسمالية ؛ بل عمل على تنظيمها ، وضرورة اجراء الاصلاحات الاجتماعية . وتشجيع الادخار لضمان التقدم والرقى ، وقد استمر الحكم فى أيدي الفاشستس عشرين عاما حتى انتصر الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية . وكان لموسولينى سلطة مطلقة فى جميع شئون البلاد طوال هذه السنين .

ولا يعتبر انتظام الفاشى فى الواقع نظاما جديدا ، بل هو مجرد محاولة لابقاء النظام الراسملى بعد انحيف من عيوبه احاصة بالملكية الفردية ، وصراع الضبط ، فلم يكن من هدف النظام الفاشى أن يلغى حق الافراد فى التملك ، بل عمد على الحد من سلطة المالك باخضاعه لعدة التزامات ، كعدم الاكتفاء بانتمتع بشمار ممتلكاته ، بل عليه أن يعمل مع ذلك على نميتها حتى يرسى المجموع بفائدة ، وكانت الحكومة تتدخل فى المشروعات الصناعية ووجهها حسب ما يترأى لها . والحقيقة ان هذا النظام قد أفرد ابطاليا . وساعد كثيرا فى الخروج من كسر مرآ زمانها ، غير انه لا يمكن لنا أن نقر هذا النظام . أو أن نقارن بينه وبين النظام الاسلامى ، ذلك لان النظام الأخير يتمتع بصفة معروفة فى النظام الأول ، تلك هى صفة الدوام والاستمرار . أما النظام الفاشى فهو دائما مهدد بالزوال فى أية لحظة ، شأنه شأن كل نظام ديكتاتورى . . كما أن هذا النظام يخضع البلاد لاهواء وأخطاء الحاكم المطلق . ثم يخلق الحريات فلا يعنى للأفراد الاهتمام بكل ما يحيط بهم .

هذه الفروق وغيرها من الفروق الجوهرية فى أسس النظام تجعلنا نبتعد أو نعدل عن المقارنة بينه وبين النظام الإسلامى ، ذلك لأنه لا يوجد نظام حقيقى يمكن أن نقارنه بالإسلام كى نضعه موضعه الحقيقى بين النظم الاقتصادية .

الإسلام والاشتراكية

والاشتراكية هنا هى التى سميناهما بالاشتراكية التطورية .. ومن الصعب تحديد نموذج واحد للاشتراكية التطورية ولو أنه من الجائز أن نصف بها اشتراكية بعض الدول والحكومات ، مثل اشتراكية السويد .. واشتراكية حزب العمال البريطانى .. واشتراكية الجمهورية العربية المتحدة ..

وفى أغلب الاشتراكيات السلمية الحديثة لم تلغ ظاهرة الملكية الخاصة لعناصر الانتاج الغاء تاما .. ولكن اتخذ النظام الاقتصادى طريقا وسطا يحقق أهدافا اشتراكية من حيث العدالة والرفاهية . وتتميز الفلسفة الاشتراكية التطورية بوجه عام بالخصائص التالية:

١ - الملكية انعماء لأدوات الانتاج تتضائل تدريجيا فى المشاريع الخاصة وفى الصناعات الحيوية والرئيسية وتلغى على قدر المستطاع الدخول غير المكتسبة ، سواء أكانت من الميراث ، أو نتيجة ارتفاع فى القيمة الرأسمالية للأراضي والعقارات ، كما يصير تحايد الملكات الزراعية الكبيرة . والملكيات الصناعية الكبيرة ، ويكون طريق نقل الملكية هو التأميم .

٢ - تقوم الدولة بتنظيم النشاط الاقتصادى وتنسيق قطاعاته حتى لا يترك النشاط الخاص ليسيير مدفوعا بحوافز الربح ، كما هو الحال فى الاقتصاد الحر .

٣ - تتخذ الدولة سلطتها المالية وسيلة فعالة لاعادة توزيع الدخل والثروة فى المجتمع بما يكفل العدالة بين المواطنين ، ويقلل الفوارق الطبقيه .

٤ - التطور السلمى الديمقراطى لأن الاشتراكية لا تؤمن بالعنف ، و انما تقوم بالثورة الاجتماعية « اذا صح تسميتها ذلك » عن طريق سلمى وأسلوب ديمقراطى .

ولعلنا نلاحظ أن الكثير مما تضمنته فلسفة الاشتراكية السلمية ، أو التطورية فيما عدا التأميم قد طبقته مجتمعات تحت اسم الاقتصاد الموجه . ولعل ذلك هو السبب فى الاختلاف الذى نلمسه فى المفاهيم المتعددة للاشتراكية .

ولا شك أن الاشتراكية أنجح من الشيوعية فى علاج الفقر والبطالة الى آخر هذه العيوب الاجتماعية . مما يتلاقى مع مبادئ الاسلام . الدين الاشتراكى حقا . بل هو المثل الأعلى للاشتراكية السلمية .

فلاشتراكية فى الاسلام تهدف - من الجانب الاقتصادى - الى مقاومة الاستغلال فى شتى صوره . ففى تحريم الربا والاستغلال والاحتكار والترف والاسراف . وتحد من غلواء الرأسمالية . وتكزه التفاوت المادى بين الناس حتى لقد آخى الرسول بين الأنصار والمهاجرين . ووزع فئء بنى النضير على المهاجرين الفقراء . والاسلام يوصى بالاحسان والصدقة . يقول عليه الصلاة والسلام « ايما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى » .

قال ابن حزم « فرض على الأغنياء فى كل بلد أن يقوموا بفقرائهم . ويجبرهم السلطان على ذلك ان لم تقم الزكوات بهم ولا فئء سائر فى أموال المسلمين . فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذى لا بد منه ومن اللباس فى الشتاء والصيف بمثل ذلك » .

وتسلم اشتراكية الاسلام بمبدأ الضرائب التصاعدية • مما يظهر في نسب ضريبة الجزية • ويرعى الاسلام الأسرة فقد جعل الرسول للأعزب سهمًا من الغنيمة وللمتزوج سهمين • ومنع على ابن أبي طالب الحجر على الضروريات وفاء للضرائب ، ثم هي تسلم بمبدأ من أين لك هذا الذي طبقه العمران • ولقد أبى عمر أن يفسم أرض العراق حتى تبقى ملكًا عامًا للمسلمين • ثم إن الاسلام يؤمن بالحرية الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الرفاهية للناس كافة • والتي تؤدي التزاماتها كذلك للفقراء وللمجتمع والدولة بأرقام أصوله على اشتراكية تمثل دعائمها التعاطف والتكافل والمحبة بين الناس • اشتراكية لا تدع لأحد المأ • ولا لدى حاجة حاجة • وهي من الناحية المعنوية تدعم الحرية الفردية الصادقة وينكر الاسلام النورة وصراع الطبقات • ولقد فرض الزكاة ضريبة يخصص إيرادها لمحاربة الفقر وسد حاجة المتكويين من الناس • وحرم الاحتكار في شتى صورته • وفتح أبواب العمل وحض عليه بما شرعه من نظم اقتصادية كالزراعة والمساقاة والمضاربة والشركة والإيجارة وعقد العمل وسوى ذلك من المعاملات والعلاقات والنظم • وقرر الاسلام منذ القديم مجانية التعليم ومجانبة العلاج • وجعل طلب العلم واجبًا وعلى الدولة أن تمهد السبيل إليه •

وكره الاسلام التمييز بين الناس بالتفاوت المالى • وفرض نفقة الأقارب المحتاجين على ذويهم من الأثرياء والقسادرين على الكسب • وشرع نظام الوصية والقرض والوديعة • الخ •

كما قرر الاسلام كما سبق أن ذكرت أن المال في أيدي الأغنياء إنما هو مال الله • الذي استخلفهم فيه • آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه • ويقول الرسول الكريم « من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » :

ويقول عليه السلام « ما آمن بي من بات شبعاً وجاره جائع الى جانبه . وهو يعلم » ويقول أيضاً « من كان عنده طعام ، فليأكله ، فليذهب بثالث . ومن كان عنده طعام ثلاث فليذهب برابع وخامس » .

ويقول الشيخ محمد عبد اللطيف دراز « من أروع ما حفل به القرآن حفظ التوازن الطبقي تأكيداً للتضامن الاجتماعي الذي يشد بناء الأمة شداً محكمًا . فلا تسقط منه لبنة . أو تحدث فيه تقرة . »

فالعنى فى نظر القرآن وظيفة اجتماعية . وصاحب المال يحاسب على تصرفه ويصح للدونة أن تسأله عنه . وقد فرض الله الزكاة وجعلها من أركان الاسلام « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وهناك كثير من الحقوق التى لا تغل خطراً عن الزكاة . وقد أوضح القرآن هذا الحق مبيناً حقيقة الثير وعناصر التقوى ودلائل صدق الإيمان فقل « وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب » فاسعاف المنكوبين وإغاثة الملهوفين حق على من صادقتهم فى أزمته ولو كان قد أدى زكاة ماله . وهذا من أنواع الماعون الذى جعل الله الويل لمانعه . واعتبرهم مكذبين بالذين « الذين هم يراون ويمنعون الماعون » وقد بلغت حاسية الاسلام أن رصد من مال الزكاة ما تسد به ديون الغارمين والمأخزين . وذلك ما لا نظير له فى شرائع البشر . وإذا عم البلاد قحط جازف أم بق لصاحب مال حق فى الانفراد به . بل تضم اليد له على إتمام يستفيد منه الجسم على السواء « إن الأشعرس إذا أملو فى التزو أو قل طام عبالهم جمعاً ما كان عندهم من ثوب فقسموه بينهم بالسوية فهم منى وأنا منهم » هكذا قال عليه السلام .

وإذا كان الناس ينظرون الى المال على أنه الوسيلة لحياة الترف والرفاهية واستعباد القسراء وتسخيرهم . فقد حارب الرسول ذلك وأعلن أن المال إنما هو سبب لعمل الخير والبر

والرحمة ومواساة المنكوبين واغاثة المهوفين. واسعاد الناس. وقد نهى الرسول الناس عن البخل والامسك. وبشع فيقول « اياكم والشع فانه اهلك من كان قبكم وحبلهم على أن سفكوا دماءهم . واستحلوا محارمهم » وقال تعالى « ومن يوف شح نفسه فاولئك هم المفلخون » ودعا الرسول الى اكتساب المال من طرقه المشروعة فقال « من لم يبال من أين اكتسب ماله . لم يبال الله من أين أدخله النار » ويقول الرسول « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

وحق العامل في الاسلام مقدر تقديرا قائما على الانصاف . فلا يجوز في نظر الشريعة - التي توجب معونة التعامل - أن ينتهز أصحاب الأعمال فرصة حاجته الشديدة الى العمل فيبخصونه حقه . . . وبغبنوه في تقدير أجره . حتى يكون ضامنا لنتيجة مجهوده . ولذلك منعت كثيرا من المعاملات التي لا يتحقق فيها ضمان العامل لأجره عند عقد العمل . وهذا علته منع جواز اعطاء العامل الأرض يزرعها على أن يكون أجره مما يخرج منها . لجواز أن لا تخرج الأرض محصولا . كما لا يجوز أن تكون اجرة العامل في العقد مجهولة . وفي الحديث « من استأجر أجيرا فليعلمه أجره » كما أن الاسلام يعطى للعامل الحرية في الأعمال المالية أحيانا فلا يجوز أن يحجر رب المال في حرية العمل على من وكل إليه استثمار ماله . وذلك لأن المستثمر ما دام مأنوسا فيه الكفاءة والمقدرة على الاستثمار . فلا يصح أن تقيد مواهبه .

ثم نرى دعوة الأغنياء الذين لا يقدرون على استثمار أموالهم . الى اعطائهم للقادرين على ذلك مما ليس لهم . بشرط أن يؤنس فيه الأمانة وحسن التصرف . وكذلك ليس العامل ضامنا للمالك ان هلك في يده تعد منه أو تقصير في حفظه . ثم نرى للعامل حقه في فسخ العقد . وحق التعويض .

• من كل ذلك نرى ونلمس أن الإسلام قد قرر حرية الشخص
المالية • ولكنه سمح للمجتمع أن يتدخل فيها بما تلبه الاعتبارات
الدينية والمدنية التي تكون لازمة لاستقامة الأمور • وإقرار المصلحة
... ومدى تدخل الدولة أو المجتمع في مال الفرد يضيق ويتسع
على ما توحى به مقتضيات الأحوال العامة ...

فاطلاق الملكيات العامة • أو تقييدها • ووضع حد أعلى • أو
أدنى للضرائب على رأس المال والدخل • وجعل المرافق عامة أو
تقييدها • هذه أمور يخضعها الدين لحاجات الناس وأطوار الزمن •
ونستطيع أن نقول في هذا المجال إن الاشتراكية تكاد تتقارب
في أسسها مع تعاليم الإسلام في مجموعها • وبمعنى أدق يمكننا
أن نجد هذا الشبه بين ما يسمى بالاشتراكية الدولة وبين الفلسفة
الاقتصادية في النظام الإسلامي •

واشتراكية الدولة كمذهب اقتصادي يتوسط بين الاشتراكية
والمذهب الحر • فهي تقترب من الاشتراكية بحملها على النظام
الاقتصادي القائم • ودعوتها إلى استبدال الملكية الخاصة بالملكية
العامة في بعض الحالات • ولكنها تبتعد عنها إذ تريد بوجه عام أن
تبقى على الملكية الخاصة وعلى المصلحة الخاصة الشخصية • كأساس
للحياة الاقتصادية في أغلب مظاهرها • • وهي تقترب من المذهب
الحر بأخذها بمبدأ الملكية الخاصة • ولكنها تبتعد عنه بما تريد أن
تعهد به إلى الدولة من الوظائف الاقتصادية • ومن أشهر أصحاب
هذا المذهب « الأستاذ وجنر » في ألمانيا • و « ديبيون ویت » في
فرنسا •

كذلك يمكننا القول أن الإسلام هو الطريق الوسط بين
الراسمالية والشيوعية • • ويقول العلامة « ماسينيون » (أن لدى
الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد في تحقيق فكرة المساواة وذلك

يجفرض زكاة يدفعها كل فرد لبيت المال • وهو يناهض عمليا المبادلات
التي لا ضابط لها وحبس الثروات • كما يناهض الديون الربوية •
والضرائب غير المباشرة التي تفرض على الحاجيات الأولية
الضرورية • ويقف في نفس الوقت الى جانب حقوق الوالد والزوج •
ويشجع الملكية الفردية • ورأس المال التجارى • وبذا يحل الاسلام
مرة أخرى مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية البرجوازية •
ونظريات البلشفية الشيوعية) •

ويقول العلامة « جيب » (حيثما يكون الاسلام - ما يزال يحفظ
التوازن بين الاتجاهين المتقابلين في دنيا الغرب • فهو يساوى
« يوائم بين الاشتراكية القومية الأوروبية • و« شيوعية روسيا فلم
يهو بالجانب الاقتصادى من الحياة الى ذلك النطاق الضيق الذى
أصبح من مميزات أوروبا في الوقت الحاضر • والذى هو اليوم من
مميزات روسيا أيضا) •

ويقول العلامة « ج • ول داي » في كتابه « حول الاضطراب
المالى » ومن العجيب انه لا توجد وسيلة ناجحة لاصلاح هذه الحال
سوى استلهاهم الروح الاسلامية فيما يسمى اقتصادا • على ما سنبينه
فيما بعد • وهو علاج اقتصادى بحث مستقل عن الحزبيات
والسياسة • ولا صلة له بالحروب بين الطبقات • بل على العكس
يوفق بين مصالحها جميعا • كما الشأن في الاسلام في جميع
قضاياها) •

الاسلام والمزائب الاقتصادية المسيحية

لقد وجدت في أوروبا بعض المذاهب الاقتصادية التي انتسبت الى المسيحية . وهى لا تعذو في الحقيقة الا أن تكون تكرارا لبعض المذاهب الاقتصادية مع خلطها بالأخلاق حيث تصطبغ بالصبغة الدينية . فالانسان ليس طبييا بطبعه . ومن شأن أنانيته وإنهماكه في السعى وراء المصالح الشخصية والمادية . وجهه ليعش الترف والبلذخ . أن تبذر بذور الخصومة والشقاق في كل مجتمع . ولهذا يهيب أصحاب المذهب المسيحي . بكل مسيحي أن يراعى وهو يسعى وراء مصلحته الشخصية اعتبارات سامية . مثل العدالة . والشفقة . والإحسان .

وقد تناولت المذاهب المسيحية النظم الاقتصادية بالنقد . وحملت على الربح والفائدة . ونظام الشركات المساهمة . ومبدأ المنافسة الحرة . حتى توهم البعض أنها من أنصار الاشتراكية . غير أن الدراسة المدققة تبين بوضوح أنها تهتد أو تقترب قليلا من هذه الاشتراكية .

والاسلام يرى - كما يرى الاقتصاديون الماديون - أن غاية هي زيادة الانتاج الى أقصى حد ممكن بأقل مجهود . أى زيادة الأشياء المنتجة زيادة قصوى بأقل النفقات والتكاليف الممكنة . فمعنى هذا إذن أن الاسلام لا يقتصر مثله الأعلى على الاشباع الروحي لارتفع بالنفس البشرية على سائر المخلوقات التي تعيش من حوله . لا يقتصر

على هذا وحده . بل ان المسلمين يتفقون مع غيرهم من سائر الملل والأجناس فى الرغبة فى الرقى بالناحية المادية حتى يستطيع المسلم أن يعبد ربه فى سر بالغ . وحتى يستطيع أيضا أن يفيد المجتمع بصفة خاصة . والعالم بصفة عامة الى أقصى حد ممكن من الفائدة . فالقصود من الارتقاء المادى هو المعاونة على الارتقاء المعنوى . فنظرة الاسلام للحياة . لاقتصادية لا تقر المذهب القائل « ان الحياة الاقتصادية تقوم على المادة وحدها » كما لا تقر الذين يقاؤون « بالاله الذى يدعو اليه هكسلى » وانما تقربا بالايمان بالله الذى خلق السموات والأرض والموت والحياة . وأوجد بقدرته تلك النواميس والنظم الكونية . وأودع بحكمته روحا هى سر الحياة النابضة فيها .

ونهج الاسلام هذا بمقتضى هذه النظرة أنتج أعظم الثمار . لأن المثل الاسلامى الأعلى قد وضع خطوطا رئيسية لمعاش الناس . وربط بين نواحي النشاط البشرى كله حتى ليتعذر تطبيق ناحية اسلامية مع انعدام النواحي الأخرى .

وقد يقول قائل — بل انه قد قيل بالفعل — ان الاسلام وغيره من الأديان ما هى الا عقائد محلها القلب . أما الاقتصاد فهو علم ينصب على دراسة العلاقة بين الانسان والمادة . وليس له دخل بالعقيدة أو مساس بالروح . والرد على هؤلاء يتلخص فى أنهم يتجاهلون الأديان عامة . والاسلام خاصة . فما قامت أدبيات الا لاسعاد البشر كما هم . مادة وروح . وقد نزلت هذه الأديان فى أزمان متفاوتة تشد التدريج فى تثقيف العقل البشرى . وتشير الى مقتضيات أحوال الناس ذارة بالاجمال . وأخرى بالتفصيل . حتى ختمت الرسالات برسالة الاسلام كما هو معلوم .

فنحن اذا بحثنا فى الأديان لا نجد ديننا سماويا . لا واشتمل على تعليمات مادية لها صلة وثيقة بديننا الناس . بل انه من غير

المعقول أن يتجاهل الدين المادة • وليس أدل على ذلك من أن الأديان كلها عالجت مسألة النقود • فحرمت الربا واحترمت الثروة المنظورة الممنلة في تقديم المنافع والخدمات فحمت متلا أرباب الحرب والتجار من احتكار أصحاب العقول المتجبرة الآية • اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه • وحاربت البطالة « **وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون** » ولا أظن أنى بحاجة إلى تكرار الآيات والأحاديث التي كانت صورة مكتملة لنظام اقتصادى عادل •

هذا هو شأن الإسلام فقد اشتمل ضمن ما اشتمل على نظريات مادية بحثة باللغة النضوج والوضوح وأنه نظم الحياة الاقتصادية تنظيمًا بالغ الدقة لا يستطيع إنسان أن ينكره وإن لم يؤمن به • فالملكية في الإسلام معروفة • واستغلال الأرض الزراعية منصوص عليه أجمالًا وتفصيلًا • • • والعلاقة المادية بين الأفراد مبوبة • وتداول الثروات منوه عنه • كل ذلك بعض ما جاء به الإسلام • وإن كان قد أجمل أحكامه في بعض المجالات ليفسح مجالًا رحبًا لطبعا للتطور الفكرى المستمر بين الناس فى مختلف الأماكن والعصور •

الإسلام والنظم الاقتصادية

مما عرضنا يتجلى لنا أن المذاهب المادية كانت تنظر إلى النشاط الاقتصادى من وجهة فردية • أى خاصة بالفرد وحده دون سواء • فيحاول أن يصل إلى منفعته بشتى الوسائل وإن أدى ذلك إلى ضرر الآخرين •

أما المسلم فينظر إلى النشاط الاقتصادى من وجهة جماعية • تعود على المجتمع بالنفع لا بالضرر • فإن كانت تعود على الفرد وحده • أو على آحاد من الناس بالمنفعة التى ينتج عنها ضرر المجتمع • غلبت مصلحة الجماعة • لأنها فى نظر الإسلام أولى • وإن ما يصلح

• للجماعة يصلح للفرد فى كثير من الاحيان فى المجتمع المتكافل .
الذى يحرص على وجوده وتنظيمه الدين الاسلامى .

ثم اننا نجد كثيرا من الاقتصاديين يفرضون دائما انسانا وهميا
لا وجود له فى عالم الواقع . هذا الانسان لا يستجيب ولا يتحرك
الا للنزعات الاقتصادية . ولا يعمل الا من اجل مصلحته الشخصية
المادية وحدها . يسمونه « الرجل الاقتصادى » .

فهذا الغرض . أو هذه النظرية المبنية على الوهم والخيال . ليس
لنا أن نقول « الا أنها وهم وخيال » أما الاسلام وهو دين الواقع .
فانه يأخذ الناس كما هم . حقائق ملموسة محسوسة . فلا يفترض
شيئا غير موجود . والسبب فى ذلك واضح . فالاقتصاديون بشر
كسائر الناس . لا يستطيع أحد منهم . أو هم مجتمعون أن يدرسوا
خبايا النفوس . ولا أن يتناولوها من دوائها بالتحليل . وقد لجأ
الاقتصاديون الى معالجة جانب واحد من جوانب النفس الانسانية
وحاولوا بذلك أن يقيموا صرح الاقتصاد على أساس هذا الجانب .
واختاروا فى ذلك الجانب المادى . ولما كان من المستحيل عملا وواقعا
فصل الجوانب فى النفس البشرية عن بعضها . ماديا من معنويها .
لجأ الاقتصاديون الى اختراع « الرجل الاقتصادى » وبهنا عليه
أسس اقتصادياتهم .

أما الاسلام فتراه فى ضوء ما تقدم يعالج الانسان على أنه مكون
من مادة وروح . وان مصلحته لا بد وأن تتفق مع مصلحة الجماعة .
فاذا تعارضتا ضحى الفرد بمصلحته فى سبيل مصلحة الجماعة
الاسلامية . لقد تعددت المذاهب والنظم الاقتصادية فى شتى دول
العالم . وكل مجتمعات المعمورة . ولاشك أن ذلك يثير التساؤل .
ما هو أكثر هذه النظم صلاحية ؟ واذا كان بعضها حقا موضع نقد
شديد لما يسفر عنه من مبادئ . فلماذا تداوم بعض الدول على
اتباعه ؟

اشتراكية متطرفة وديكتاتورية شيوعية فى روسيا ودول شرق أوروبا • وتجربة شيوعية حديثة فى الصين • واشتراكية من نوع آخر فى يوجوسلافيا • أحزاب اشتراكية حكمت • أو ما زالت تحكم فى بريطانيا ونيوزيلندا وأستراليا وندول الاسكندنافية • وتجربة فاشية فى ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشستية فى الفترة بين الحربين العالميتين • ديكتاتورية فى إسبانيا • والبرتغال وبعض دول أمريكا اللاتينية • أحزاب يسارية متطرفة تعلموا أصولها أحيانا فى إيطاليا وفرنسا • ودول فى آسيا وأفريقيا حديثة التحرر من السيطرة الاستعمارية الرأسمالية • ودول متخفة تسعى للتطور والنمو السريعين • ونظم اقطاعية بالية فى دول يدعى حكامها ان الشرائع السمارية تحتم أن يزيد الفنى ثراء أو يزداد الفقير بؤسا وأن يلهو الحكام بالملايين بينما يموت الشعب جوعا •

أى النظم يعتبر أصلح من غيره ؟ وكيف يستطيع النظام الاقتصادى « الأمل » أن يوفق بين المصالح المتضاربة فى المجتمع ؟ هل هو الطريق الوسط ؟ وسط بين أى من النظم والأطراف ؟ هل التدخل الحكومى ؟ وأى درجة من التدخل وإلى أى مدى يتغلغل التدخل فى حياة الأفراد ؟ وما موجبات هذا التدخل ؟

انه لمن أبسط الأشياء أن ينتقد الفرد نط الضعف الظاهرة فى نظام ما ويقارنها بنموذج « نظرى » مخطط تبدو فيه جميع المحاسن دون المساوى • ولن تفيد هذه المثارة فى الوصول الى نظام عملى يحقق الأهداف الاجتماعية المنشودة •

ان ذلك النظام الأصلح للمجتمع • هو هذا النظام التابع من التجربة الاجتماعية • القائم على أساس من القيم والمثل العليا • القابل للتطور والتقدم لمواجهة حاجات المجتمع المتزايدة • والذى يحافظ فيه على الحريات الأساسية للأفراد والقيم الاجتماعية الصالحة التى يتمسكون بها • وكل نظام اقتصادى لابد وأن يكون قادرا على مواجهة المشاكل الاقتصادية وأن يجد لها الحل المناسب والصحيح •

ولا يد لهذا النظام الاقتصادى الصالح أن يحقق لجميع الأفراد الرفاهية . وفى سبيل ذلك لا بد أن تتوفر الحريات اللازمة لتمكين الأفراد من الاعراب عن رغباتهم . فالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص . ومنع الاستغلال من طبقة لطبقة أخرى . وحق الفرد فى العمل وحرية فى الجد والاجتهاد والكسب « دون استغلال غيره » والعمل على رقى المجتمع وتقديمه ماديا وروحيا وتوفير حرية الاختيار لكل فرد بحيث لا يضر بمصالح الآخرين . وتوفير الضمانات اللازمة للأمن والاستقرار فى حياة الأفراد . كل أولئك هى المقاييس القومية للرفاهية . وإذا كنا أمام مشكلة المفاضلة بين أى النظم الاقتصادية . فالحكم الفاضل الذى يقرر أيها أنسب وأصلح وأكمل يجب أن يرجع الى مقياس القيم والمثل الخيرة والمبادئ الأخلاقية والمنطقية التى تميز ما بين الخير والشر . بين العدل والظلم . بين الحرية والعبودية . بين الثقافة والجهل . بين السماء والأرض ولست هنا فى مجال وضع الاسلام فوق قمة هذه النظم . فهذا امر لا يحتاج الى تفكير كبير . ولا يحتاج الى كثرة التردد والتكرار . فما وجد نظام فى الاقتصاد يشمل هذه النواحي الانسانية البناءة والخلافة كما كان الاسلام . وما جد مبدأ فى الاقتصاد يخطئ للبشر حياة الرفاهية والكرامة . الا وكانت خطوطه واضحة فى الاسلام . ذلك لأنه جاء من رب يعلم ما فى السموات والأرض . وما يخفى عليه فى الحياة من خافية . فكان نظامه أنسب النظم . وكانت أهدافه أعظم لإهداف . وغاياته أشرفها .

بل لقد كان الاسلام دعامة قوية ارتكز عليها الكثير من المفكرين الاقتصاديين فى كل وقت . ويقول فى ذلك الدكتور « زكى أبو شادى » : « ان الحركة الإصلاحية الديمقراطية فى ميدان المال التى قادها عباقرة الانجليز « الميجور دوجلاس » و (دهار حربت) و « الماركيز تانستوك » و « بونامى روبرى » تقوم على هدى التعاليم الاسلامية المالية .

الجزء الثاني
التطبيق في النظام الإسلامي

تحدثت في الجزء السابق عن الفلسفة العامة للنظام الاقتصادي في الاسلام . وقد حاولت قدر جهدي أن أوضح معالم هذه الفلسفة مع مقارنتها بغيرها من النظم والفلسفات . وهذا الجزء في الواقع دراسة نظرية تقريبا أكثر منه أي شيء آخر . ولقد حاولت أثناء بحثي في هذه الفلسفة أن أجعلها تركز على أساس من الواقع حتى لا تكون - كما سبق أن قلت - معلقة في الهواء . ولا شك أني ربطت كثيرا بين الدراسة النظرية وبين الواقع الاسلامي . حيث اتضح من ثنايا هذا الربط خيوط الرؤية ومعالم المفاهيم في النظام الاقتصادي الاسلامي . وأظن أنه قد حان موعد الحديث عن التطبيق في الاسلام . من حيث اوجه النشاط الاقتصادي التي سارت المجتمع بناء على الخيوط الرئيسية للنظام الاسلامي .

وهنا سوف نتقابل وجها لوجه مع مشكلة سبق أن وردت في الجزء الأول من هذا البحث تلك هي مشكلة الزمان والمكان . فبأي الأزمنة نبدأ البحث ؟ وإلى أي وقت تنتهي بنا هذه الفترة ؟ الحقيقة أن الاسلام مر بمراحل .

أولها - مرحلة تأسيس المملكة الاسلامية في المدينة في السنة الاولى للهجرة . والتي انتهت بوفاة النبي عليه السلام سنة ١٠ هـ بعد أن كانت سطوة الاسلام قد اظلت كل جزيرة العرب .

وفي فترة حياة الرسول بدأ نزول القرآن ليلة ٢٧ رمضان سنة ٤١ من ميلاد الرسول . وانتهى نزوله في تسعة ذي الحجة في السنة العاشرة من الهجرة أي سنة ٦٣ من ميلاده . حيث نزلت آخر آياته ٠٠ « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » وأهم شيء يمكن أن نقوله بالنسبة لاسمى التشريع القرآني آنذاك . أنها قد روعي فيها عدم الجرح . وتقليل التكاليف . والتدرج في التشريع .

كذلك انتهت بموت الرسول السنة النبوية . بمعنى أن سبل تدفقها قد انقطع بموته عليه السلام وزيد بالسنة مجموعة ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير . ولا شك أن الرسول مبلغ عن ربه « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك » ثم هو مبين لبعض الآيات « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون »

وفي هذه المرحلة الزمنية كانت هناك حدود مكانية ترتبط بها في هذا المجال . حيث كانت المدينة مقر الرسول . وفيها نزلت الآيات المدنية . والسور المدنية التي عالجت تشريع النظم والقوانين للأفراد والأسرة والجماعة والأمة . لتسير إلى حياة كريمة مهلبة . وقد احتوت تقريبا السور المدنية على أكثر التشريع الإسلامي .

واظن أنه قبل الحديث عن المجتمع الإسلامي الذي قام الرسول بتنظيمه والذي كان المهد الأول للتربية الإسلامية . يجدر بنا أن نبحث قليلا . أو نعش قليلا مع هذه البيئة التي ترعرعت فيها النظم الإسلامية وذلك قبل أن يحل فيها نور الدين الجديد .

« ما قبل الإسلام »

كان حكم الحجاز حيث ظهرت الدعوة المحمدية . يقوم على نظام المشيخة الأرستقراطية . ينقسم زعماء القبائل بين حامل لواء . أو محكم في قضاء . أو متكفل بحجابه . أو بالسقاية والرفادة الخ ..

وكان في هذه البيئة ترف الأغنياء وبينه وبين شظف الفقراء تفاوت كبير . كان من نتيجته أن تفادت مقام الرجل تبعا لفناه وفقره . ولو تتبعنا شعر « عروة بن الورد » لوجدنا فيه أمثلة لا تحصى لهذا القبيل « وعروة هنا هو الذي كاد أن يخلق في

الجاهلية نوعا من الاشتراكية او الشيوعية « فلقبوه « بصروة الصعاليك » لانه كان يجمعهم وينفق عليهم من اسلأله وغنائمه .

والحقيقة ان التمدين الاسلامى فى النواحي الاقتصادية . ليس اول عهد العرب بالحضارة والنظم والمعاملات فقد كان العينيون . والسبأيون . والحميريون . واسطة عقد التجارة بين الشرق والغرب . وكانت تجارات الهند تحمل فى البحر الهندي الى بلاد اليمن وحضرموت . فيحملها اليمنيون الى الحبشة ومصر . وفينيقية . وفلسطين . وبلاد الاروميين والعمالقة والمديانيين . وبلاد المغرب . وكانت للأعراب تجارات كثيرة مع جيرانهم الكثيرين . يتضح ذلك من قول « عثمان بن الحويرث ابن أسد » حين زين لقومه العمل بامر قيصر فى القسطنطينية (يا قوم ان قيصر قد علمتم امانكم ببلاده مما تصيبون من التجارة فى كنفه . وقد ملكنى عليكم . وانا ابن عمكم واحدكم . وانا اخذ منكم الجراب من القرط . والعكة من السمن . والاوهاب . فاجمع ذلك ثم ابصت به اليه . وانا اخاف ان ايتم ذلك ان يمنع منكم الشام فلا تتجروا به وينقطع موقفكم منه) .

ثم ان قريشا كانت اهل تجارة فى مكة . وقام اكثرها على الحجاج الواردين الى بيت الله فى المواسم . وكان على مقربة من الطائف « سوق عكاظ » يجتمع الناس فيه فى الأشهر الحرام . ففيه يبيعون ويشتررون ويتبادلون . وكان للعرب ايضا اسواق اخرى ولكن كان يجتمع فيها اهل البلد المجاورة فقط . اما عكاظ فكان يتوافد عليها العرب من كل مكان .

وكان رجال قريش يرحلون للتجارة رحلتين فى العام . رحلة فى الشتاء الى اليمن ، والاخرى رحلة الصيف الى بصرى في حوران بفتواحي الشام .

واعتقد انه لا داعى للاطالة فى وصف الحال قبل الاسلام لأن النظريات التى نطبقها بصدد النشاط الاقتصادى لا يمكن أن نستخدمها حين ندرس النشاط الذى يبذله البدوى - وأكثر بلاد العرب من البدو - من أجل الحصول على حاجياته . فاقصاده لا ينطوى على المعنى الحقيقى الذى تدل عليه كلمة اقتصاد . لأنه يقتصر الى المظاهر المألوفة فى المراحل والنظم الاقتصادية الأخرى . وهى المظاهر التى يتكون منها جوهر السلوك الاقتصادى . ان الاقتصاد البدوى لا يتجه نحو الحصول على العيش بطريقة سلمية . كما لا يمكن أن يوصف بأنه نوع متصل ومنظم من النشاط « اللهم الا فى بعض الأماكن القليلة » ان عبارة « الاقتصاد البدوى » تنطوى على التناقض فى حد ذاتها لأنها تشتمل على عناصر لا يمكن التوفيق بينها . ذلك أن الجهود التى يبذلها البدوى من أجل الحصول على اسباب العيش لنفسه وحيوانه . جهود لا تتصف بالانتظام والاستمرار . وهذا الأمر راجع الى تقلب الظروف والأحوال الخارجية وعدم ثبوتها . ومن ثم لا يمكن ان نطلق على القبائل العربية آنذاك كلمة مستهلكين او منتجين .

مجتمع المدينة • ومصدر التشريع

بدأ الرسول تكوين دولته بالمدينة وسط بيئة جاهلية . تلك التى ذكرنا موجزا عن ظروفها الاقتصادية . وقابل الرسول مجتمعا مقسم الى ثلاث طوائف :

١ - طائفة المهاجرين الفقراء بعد ان تركوا أموالهم بمكة . وكان أغلبهم يعمل بمكة فى التجارة يكسب منها الأموال . ونصفهم الله فى القرآن بقوله : « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله . أولئك هم الصادقون » ويصف الطبقة التى

تليهم في الهجرة بقوله : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان . ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم » .

٢ - والطائفة الثانية هم الذين أحبوا الله والرسول وناصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه من الأوس والخزرج سكان المدينة . وكانت مهنة أكثرهم الزراعة وتمهيد الثمار والأشجار والفاكهة وكانوا ذوي عدد وثروة . ووصفهم الله تعالى بقوله : « والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم . ولا يجنون في صدورهم حاجة مما أوتوا . ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون »

٣ - والطائفة الثالثة يهود المدينة . الذين طالما أشعلوا نار الخصومة والحرب بين الأوس والخزرج . . وسخروا برسالة محمد وأصحابه .

مجتمع كهذا فيه الفقراء والأغنياء . والمفسدون والمتآمرون . لا بد فيه من بناء جديد . وحركة بعث وتجديد . التفت الرسول إلى علاج هذه المشكلات واحدة تلو الأخرى بالهام وتسدّد .

اتجه أولا إلى علاج مشكلة الفقر والتفاوت الشديد بين الأغنياء والفقراء في الثروة . وخاصة بين الأنصار والمهاجرين . فأخى بينهم أخاء فريلا في تاريخ الإنسانية . فكان يأخذ بيدي المهاجري والأنصاري ويقول : « تأخينا في الله أخوين أخوين » . وكان لكل أنصاري أخ من المهاجرين يشاطره دأره وماله وأبله وتجارته . لهذا نصف ولهذا نصف . وكان إذا توفي أحدهم ورثه أخوه « في العقيدة لا في النسب » إلى أن نزلت آية الميراث .

وظهرت مشكلة أخرى أيضا فى مجتمع المدينة . اذ كان الأنصار أصحاب زراعة يشاء المهاجرون أهل تجارة لا علم لهم بسواها . فماذا يفعلون بالأرض التى أصابتهم ؟

لقد تجلت عظمة الأنصار حينذاك فقد اصرروا على ان يزرعوا أرضهم وأرض المهاجرين بأنفسهم . ويقسموا محصولها مناصفة فيما بينهم . تعاونوا منهم فى بناء المجتمع . ثم حاول الرسول أيضا أن يعالج هذه المشكلة ويضع لها حلا نهائيا فخص المهاجرين ببعض الفنائم كأموال بنى النضير .

كانت مشكلة المهاجرين والأنصار . وعلاج الفقر . هى أولى المشكلات التى قابلت الرسول فى بدء تكوين الدولة الإسلامية . وقد استطاع الرسول أن يعالج الأمر بحكمته وإلهامه .

ثم اتسع نطاق الدعوة الإسلامية وتتابع الناس إلى الدخول فى دين الله أفواجا ، وتشعبت فى المجتمع الجديد العلاقات والنظم . وأصبح من المحتم وجود حدود اقتصادية . وقوانين تنظم هذه العلاقات . وهذه المعاملات . لأن الإنسان فى النظام الاقتصادى . المفروض فيه أن ينتج الأشياء ليشتبع بها حاجياته مباشرة أو ليستبدلها بغيرها . فكل يبيع عمله أو ما ينتجه . أو يستفيد منه مباشرة . وكل يشتري عمل الغير أو ناتجة . وتنشأ عن هذا بين الأفراد علاقات متشعبة لا يمكن حصرها .. فمن علاقات بين الباعين والمشتريين إلى أخرى بين أرباب العمل والعمال إلى غيرها بين المقرضين والمقترضين . وبين علاقات بين المنتجين وبعضهم البعض إلى أخرى بين المستهلكين وبعضهم البعض أيضا إلى غيرها بين العامل والعامل . وهكذا .

وليس معنى ذلك أن مثل هذه العلاقات . أو هذه المعاملات لم تكن موجودة قبل مجيء الإسلام . بل كان امتدادها الزمنى

التي داخل الإسلام يقتضي نظاما جديدا يقد ما كان صالحا منها .
ويقضى علي ما كان فاسدا بطبيعته . والحق أن الباعث الاقتصادي
في صدر الإسلام لم يكن هو الرغبة في الحصول على حد أقصى
للاشباع بأقل جهد . كما هو شائع دائما في المفاهيم الاقتصادية .
بل الواقع أن الباعث الاقتصادي لم يكن ذو أهمية عند المسلمين
كما أصبح فيما بعد . بل تغلب عليهم في أول الإسلام العامل
الديني على كل عامل آخر سواه .

كان أساس التشريع في هذه الفترة هو القرآن الكريم . . .
قال « جيبون » القرآن مسلم بأنه الدستور الأساسي . ليس
لاصول الدين فحسب . بل وللأحكام المدنية والجنائية . وللشرائع
التي عليها مدار الحياة للنوع الانساني . وترتيب شؤنه
وبعبارة أخرى . هو القانون العام للعالم الاسلامي . فهو قانون
شامل للقوانين المدنية والتجارية والحرية والقضائية
والجنائية » .

ثم يأتي بعد القرآن السنة . فكانت المصدر الثاني من
مصادر التشريع .

ولقد عنيت الشريعة بالقواعد الكلية التي لا تختلف باختلاف
الفضور والبلاد . حتى أن التفصيل الواسع النطاق . الرحب
الاتفاق . لا نراه ولا نلمسه في الأحوال الشخصية . والعائلات
الاقتصادية والأحكام المدنية . فقد اكتفى القرآن والسنة هنا
برسم الخطوط العريضة والكمليات العامة . وتركوا التطبيقات
والتفصيلات للناس يجبلون فيها عقولهم بما يوافق مصالحهم .
ويكفل حاجياتهم .

وكان الرسول يستلهم روح الإسلام . ويتصرف حسب ما يوحى
اليه في كل شئون العباد . ويشرع لهم مبينا وجه الحق فيما
يفعل ويقول . متفلا بين طيات المجتمع حتى لا يترك أمرا
يعرض في ذمته الا ويعطى فيه حكما بالحل أو الحرمة

... فكان بعض المسلمين على عهده عليه السلام في تأجير أرضهم
للواحدة التي لا يزرعونها للفقراء . فتهاجم قائلا : « من كانت
له أرض فليزرعها . أو يمنحها أخاه . ولا يؤجرها إياه » .

ولقد حيب الرسول الكسب الحلال . وترك للناس بعض
شئون الدنيا ، مما يعلمونه ولا يعلمه هو . فقال لهم : انتم أعلم
بشئون دنياكم « وجعلت بيت المال في خدمة المسلمين والفقير
منهم خاصة - ولم يكن للرسول بيت مال يضع فيه الأموال .
وانما كان يضعها في بيته أو بيوت أصحابه - وكان عليه السلام
يقعد الى النظم التي تربط المجتمع فيحضرهم عليها . ويقول
للمسلمين : « ايما اهل غرضة اصبح منهم امرؤ جائعا فقد برئت
شتم ذمة الله تبارك وتعالى » وعندما سئل اى الكسبين اطيب .
قال : « عمل الرجل بيده . وكل بيع مبرور » . وقد بين عليه
السلام كثيرا من المعاملات الجائزة كالسلم فقال « من اسلف في
شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم . الى أجل معلوم »
الى غيرها من المعاملات . مما سيأتى الحديث عنه بعد قليل .

نترك هذا العصر الى العصر الذى يليه وهو عصر كبار
الصحابة . ويمتد هذا العصر من وقت وفاة الرسول وتولى
ابى بكر الحكم - ثم عمر - ثم عثمان . ثم على . وفى هذا
العصر امتد الحكم الاسلامى الى كثير من البلاد . ففي عهد ابى
بكر وعمر فتحت الشام والعراق ومصر . وامتدت رقعة الاسلام
هنا وهناك . وكثرت مواردها . وبالتالي احتاجت الى تنظيمات
اخرى . ومن ثم ظهر الاجتهاد فى هذا العصر . حيث طبق
الاسلام بناءا على دليل القرآن الكريم . او السنة النبوية . او
الاجتهاد

نتنقل بالتشريع الى العصر الثالث وهو عصر صحاب
الصحابة ومن تلقى منهم من التابعين . ويتدنى من ولاية معاوية

سنة ٤١ هـ الى الوقت الذى ظهرت فيه عوارض الضعف على الدولة العزبية ، اى اواخر القرن الثانى الهجرى .

والواقع ان عصر الامويين بالذات كان عصر فتن واضطرابات ، وخاصة فى مبدا قيامه وكلنا يعلم ما صاحب قيام هذه الدولة من مؤامرات . ومدى الفتنة التى وقع فيها المسلمون ابان ذلك ومدى ما خلفته من خروج فى جسم الامة الاسلامية ما زالت تدمى منها ازمان خلف ازمان .

هذه العصور التشريعية الثلاث . طبق فيها الاسلام بنظمه . وفصلت هذه النظم وفرغت وبدأت تتضح معالم الفقه الاسلامى . وسارت من بعدها خطوات المسلمين قدما تحسن طريقهم مهتدية بهذه المتابع الاولى .

وكان لامتداد رقعة الاسلام واتساع بقاعه ما رعى اليه اتخاذ احكام جديدة . والى تشريع قوانين جديدة . لكنها جميعا تسير فى خط اسلامى واحد . وقد يظهر انها لم تكن موجودة فى عصر الرسول او بمعنى آخر . لم يوجد لها تنظيم سابق فى الاسلام . ومع ذلك فكانت تسير فى نفس الاتجاه الذى حددته مصادر التشريع السابقة .

الاسلام والمعاملات

وفى هذا الجزء من البحث نرى صورة اخرى من التكامل النظامى الذى تولد مع مجيء الاسلام فكانت آيات القرآن وسنة الرسول واجتهاد الصحابة من بعدها هى العصور الحقيقية لنظام التعامل بين الناس بعضهم البعض .

لقد حلل القرآن نوعا من البيع كما حرم نوعا آخر . وفعلت السنة كذلك . وهكذا صنعت التفسيرات والتبويبات . لكن الاصل كله كان موجودا فى النظام التشريعى للإسلام .

« البيع »

والأصل في البيع قبل الإجماع آيات كقوله تعالى « واحل الله البيع » وأخبار منها خبر سئل النبي «ص» أي الكسبين أطيب؟ فقال : « عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور »
والبيع يطلق على أمرين أحدهما قسيم الشراء وهو الذي يشتق منه لمن صدر عنه لفظ البائع وحده « نقل بشون على وجه مخصوص » والشراء قبول ذلك .

« الربا »

وهو عقد على عوض مخصوص غير معلوم الثمائل في معيار الشيء ، حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما . والربا حرام لقوله تعالى « واحل الله البيع وحرم الربا » وأخبار كخبر مسلم . « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده » وكانت محاربة هذا النوع من التعامل شائعة في اقتصاديات العصور الوسطى . وعالجوا مسألة القيمة من وجهة خاصة وهي الثمن . فقالوا بأن الثمن للشيء يجب أن يكون عادلا وكان التشريع الديني يحرم القرض بالفائدة . ويطلقون عليه الربا . واستند رجال الدين لتبرم التحريم على أن النقود لا تتميز بنفسها . . وما تنتجه إنما يأتي من عمل من يقترضها . فمن الظلم أن يتقاضى القرض شيئا يزيد عن مقدار ما اقترضه . لأنه بهذا يستحوذ على جزء من عمل الغير بدون وجه حق . كما ذهبوا إلى أن الوقت مشاع بين الناس فلا يجوز أن يكون له ثمن . وهم يقصدون بذلك الذي يمضي بين الإقراض والتسديد . ولقد عادت هذه الفكرة إلى الظهور في العصر الحديث . فتناولها الاقتصادى النفسوى « بوهم بفرك » بالبحث وقال : أن الفائدة هي ثمن للوقت . وقد استند إليها ليقول بمشروعية الفائدة في حين اتخذها رجال الدين مبررا لتحريمها . ومن أوائل الذين وقفوا في وجه الربا من رجال المسيحية «مارتن لوتر » ومن تبعه فهو يحرم الربا تحريما مطلقا في جميع صوره

القديمة والمستحدثة التي ظهرت فى بيئته . ولم يكن « مارتن لوتر »
وحده هو الذى قاد هذا الاتجاه . بل ان هناك الكثيرين من رجال
الدين المسيحي قد وقفوا نفس الموقف ومنهم ذلك الحبر الفيلسوف
« توماس الاكوينى » حجة المسيحية فى القرون الوسطى .

اما الربا فى نظر الاسلام فهو وسيلة محرمة يكرها كراهية
واضحة ، ويبشعها تبشيعا شديدا لان الربا كسب بلا عمل .
والاسلام لا يقبل أن يعيش فى مجتمعه عاطل ما دام قادرا على
الانتاج والعمل .

« السلام »

وهو بيع شئ موصوف فى النمة بشرائط . والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى « يا ايها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين » فقد
فسرها ابن عباس بالسلم ، وخبر الصحيحين « من اسلف فى شئ
فليسلف فى كيل معلوم . . ووژن معلوم . الى اجل معلوم » وفائدة
السلم الحال مع امكان البيع رخص السعر عادة . وجواز العقد مع
غيبة المبيع . والأمن من الانقراض . اذ هو متعلق بالنمة .

« الرهن »

وهو جعل عين مال وثيقة بدين ليستوفى منها عند تعذر الاستيفاء
والاصل فيه قبل الاجماع . قوله تعالى « فرهان مقبوضة » قال
القاضى : اى معناه فارهنوا واقبضوا . وخبر الصحيحين « انه صلى
الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودى يقال له ابو الشمم : على
ثلاثين صاعا من شعير لأهله »

« الحجر »

وهو المنع من التصرفات المالية . والاصل فيه آية « وابتسوا
اليتامى » وقوله تعالى « فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا
فلا يستطيع أن يمل هو . فليمل وليه بالعدل » فقد فسر الشافعى

السفينة. بالثبوت. . والضعيف بالصبي . والكبير بالمختل والذي لا يستطيع ان يعمل بالمغلوب على عقله . والحجر نوعان . ١ يشرع لمصلحة المجور نفسه ٢ يشرع لمصلحة الغير .

«الصلح»

وهو عقد يحصل به قطع النزاع . . وهو انواع يهمننا منه :
الصلح في المعاملة . . والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى :
« والصلح خير » وخبر «الصلح جائز بين المسلمين . الا صلحا حل حراما . او حرم حلالا »

«الحوالة»

وهي عقد يقتضي نقل دين من ذمة الي ذمة . والاصل فيها قبله
الاجماع خبر الصحيحين « مطل الغنى ظلم » واذا اتبع احذكم على
ملى فليتبّع » وخبر « لا يحل مال امرى مسلم الا بطيب نفس »
منه « وتبوا بالحوالة ذمة المحيل .

«الضمان»

وهو يقال لالتزام حق ثابت في ذمة الغير . او احضار من هو
عليه . او عين مضمونة . والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى :
« ولئن جاء به حمل بعير وانا به زعيم » وشرع من قبلنا شرع لنا اذا
ورد في شرعنا ما يقرر . وقد ورد فيه اخبار كخبر « الزعيم غارم »

«الشركة»

وهي ثبوت الحق في شيء واحد لاثنتين فاكثر على جهة الشئوع .
والاصل فيها قبل الاجماع خبر السائب ابن يزيد : انه كان شريك
النبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث . وانتحز بشركته عند

المبعث وخبر « يقول الله : انا ثالث الشريكين بظلم . يخزن احدهما صاحبه . فاذا خانه خرجت من بينها » .

« الوكالة »

وهي تفويض شخص امره الى آخر فيما يقبل النيابة . ليفعله في حياته . والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : « **فابمشوا حكمنا من أهله - الآية** » وأخبار كخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم بعث السعاة لأخذ الزكاة . ثم ان الحاجة داعية اليها . فهي جائزة . فكل ما جاز للانسان التعرف فيه بنفسه جاز له ان يوكل فيه . أو يتوكل .

« الأقرار »

وهو اخبار بحق سابق لغيره عليه . ويسمى اعترافا ايضا . والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى « **كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم** » وفُسرت شهادة المرء على نفسه بالاقرار . وأخبار كخبر الصحيحين « **اغد يا نيس الى امرأه هذا فان اعترفت فادجها** »

« العارية »

وهي اباحة منافع ما يحل الانتفاع به بقاء عينه . والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى « **ويمنعون الماعون** » فسره جمهور المفسرين بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض . وخبر الصحيحين « **انه يحل لله عليه وسلم استعارة فرسا من ابي طلحة فركبه** »

« النصب »

وهو من الكبائر . وحقيقته الاستيلاء على حق الغير عدوانا واكرا بغير ملك . والأصل في تحريمه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى : « **ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل** » وأخبار كخبر « **ان دماءكم** »

وأموالكم وأعراضكم . حرام عليكم ، وخبر « من ظلم قيد شبر من الأرض - طوقه الله من سبع أرضين »

« الشفعة »

وهي حق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بمعوض . والأصل فيها قبل الإجماع خبر البخاري عن جابر « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم »

« القراض »

وهو عقد يتضمن مال لآخر ليتجر فيه ويكون الربح بينهما . والأصل فيه الإجماع والقياس على المساقاة للحاجة .

« المساقاة »

رَبَّيْتَهَا . إن ياتى غيره على نخل أو شجر أو غنم ليتهمم بالسقي والتربية على جزء من الثمرة بشروط . والأصل فيها قبل الإجماع خبر الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر » وفي رواية « رفح آل يهود خيبر نخلاها وأرضها بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع »

« الإجارة »

وهي عقد على منفعة مقصوده معلومة . قابلة للبذل والإباحة . بمعوض معلوم ثابت لدى العقد والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى « فإن أرضعن لكم » فالأرضاع بلا عقد تبرع لا يوجب أجره . وإنما يوجبها ظاهر العقد . فتعين . وأخبار كخبر البخاري « أن النبي صلى الله عليه وسلم والصدیق رضی الله عنه استأجرا رجلا من بني الدیل - یقال له « عبد الله ابن الأريقط »

« الجعالة »

وهي التزام غرض معلوم على عمل معين معلوم . أو مجهول .
والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى « . ولئن جاء به حمل بعير »
وكان معلوما عندهم وقد روى في الأخبار ما يؤيد هذه الشريعة
المتقدمة وهو خبر المذوغ الذي رآه الصحابي بالفاتحة على قطيع
من الغنم كما في الصحيحين والراقي هو أبو سعيد الخدري . كما
رواه الحاكم .

« الزراعة وكراء الأرض »

وهي أن يدفع رجل إلى آخر أرضا ويذرا ليزرعه فيها ببعض
ما يخرج منها . وذلك منهى عنه في خبر مسلم . ومثلها المخابرة إلا
أن البنور فيها من العامل . وذلك لأن تحصيل منفعة الأرض ممكن
بالإجارة .

« أحياء الموات »

والموات الأرض التي لم تعمر . أو عمرت في زمن الجاهلية . ولا
هي حريم معمر . والأصل فيه قبل الإجماع أخبار كخبير « من عمر
أرضا ليست لأجد فهو أحق بها » وخبر « من أحيأ أرضا ميتة فله
فيها أجر وما أكلت العوافي أي طلاب الرزق - فهو له صدقة » .
وأحياء الموات جائز بل مستحب .

« الوقف »

وهو تحبيس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه . بقطع التصرف
في رقبته على مصرف مباح موجود . والأصل خبر مسلم « إذا مات
ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع
به ، أو ولد صالح يدعو له » والصدقة الجارية محمولة عند العلماء
على الوقف .

« الهبة »

وهي تمليك منجز مطلق • غير واجب في عين الحياة • بلاعوض ولو من الأدنى للأعلى • والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى « فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » وأخبار كخبير البخاري « لو دعيتم إلى كراع لأجبت • ولو أهدي إلى ذراع لقبلت » .

« اللقطة »

وهي ما وجد من مال أو مختص ضائعا • لغير حربي • غير محرز ولا يمتنع بقوته • لا يعرف الواجد مستحقة • والأصل فيها قوله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » وخبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني ، أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن لقطة الذهب أو الورق - الفضة - فقال : « أعرف عفاصها • ووكاءها : ثم عرفها سنة • فإن لم تعرف فاستنقها ولتكن ودبة عندك فإن جاء صاحبها يوما من الدهر فأدها إليه • والا فشأنك بها » .

« اللوديعة »

وهي تطلق على الإيداع وعلى العين المودعة . وتحقيقها توكيل في حفظ مملوك أو محترم مختص على وجه مخصوص • والأصل فيها قبل الإجماع « أن الله يأمركم أن تؤدوا الإمانات إلى أهلها » وخبر « اد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك » .

الميراث في الاسلام

كما أقر الاسلام مبدأ الملكية الفردية • وكما سار في أقبرار هذا الحق على مبدأ الجهد والجزاء • وكما راعى طبيعة النفس • إقرار مبدأ التوريث على قاعدة الغنم بالقرم • وراعى أيضا طبيعة النفس البشرية •

ولنظام الارث بالذات فوائد اقتصادية • فهو باعث قوى على العمل كى يكون له ولا سرته ما يضره فاذا التى مبدأ الميراث لم يهتم اغلب الناس بالادخار فوق حد معين : ولا بزيادة ثروة يعملون انه لا ينتفع بها ابناؤهم وغيرهم من اقاربهم •

ومبدأ التوريث فى الاسلام نتيجة مباشرة لحق الملكية الفردية • فطلما أن الفرد يمتلك فله الحق فى ان يورث ما يمتلك لمن يخلفهم بعد وفاته • وكما تدخل الاسلام فى طريقه امتلاك المال ووضع لها النظم والتوجيهات التى تضمن عدم انحراف الأفراد • فانه يتدخل ايضا فى نقل هذه الملكية فلا يدع الحرية فيها مطلقة •

وهذا واضح فى نظام الارث والوصية • اما فى غيرها فله حرية التصرف المحدودة بمصلحة الجماعة • فاذا أسرف أى خل بواجبات وطبيعة التملك • تعرض للحجر عليه • وسلبت منه هذه الوظيفة ونظام الارث فى الاسلام يبينه القرآن الكريم •

« يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين • فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك • وان كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك • ان كان له ولد • فلن لهم يكن له ولد • وورثة أبواه • فلأمه الثلث • فان كان له اخوة • فلأمه السدس • من بعد وصية يوصى بها أو دين • أبأؤكم وأبنؤكم لاتدرون أيهم اقرب لكم نفعا • فريضة من الله • ان الله كان عليما حكيما • ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد • فسان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين • ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد • فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين » •

« يستفونك قل الله يفتيكم فى الكلالة • ان امروا هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد • فان

كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك • وان كانوا اخوة رجالا ونسوة
فللذكر مثل حظ الانثيين • بين الله لكم ان تفضلوا • والله بكل
شيء عليم »

فصل الاسلام كيف تنتقل الملكية الى الورثة • ونصيب كل منهم
فيها • ونجد ان الآية تذكر الوصية والوصية المشار اليها شرعت
كتلافى بعض الحالات التي يحرم فيها من الارث اناس توجب صلاتهم
ان يكون لهم نصيب • ولكن درجاتهم تجعل غيرهم من الورثة يحجبونهم
عن الميراث • وهى بهذا وجه من وجوه الصدقة والبر • والوصية
لا تكون لوارث • كما نص حديث الرسول عليه الصلاة والسلام :
« لا وصية لوارث » وذلك حتى لا يأخذ المنتفع بالوصية حقه فى
الميراث • وحقه فى الوصية • وفى هذا اجحاف يقع على غيره من
الورثة • وكذلك لا وصية فى غير الثلث • وهو الحد الاقصى • وذلك
حتى لا تكون الوصية سببا فى حرمان الورثة من حقوقهم المشروعة •

ولكن لماذا لم توزع التركة بالتساوى على هؤلاء الورثة ؟ ان توزيع
الانصبه بالطريقة التي نصت عليها الآية يسير على قاعدة ترتيب
التبعات فى مقابل الحقوق • فكلما زادت تبغات الوارث زاد حقه
فى الميراث • فالولد يرث الكل بعد نصيب الجد والجددة لانه المكاف
اولا ان ينفق على الوالد لو احتاج اليه فى حياته • • والاخ
الشقيق يحجب غير الشقيق لانه هو الذى يجب عليه النفقة شرعا
عندما يعجز شقيقه عن الكسب • وهكذا تتوزع الحقوق والواجبات
توزيما عادلا فى هذا النظام •

اما الحكم وراء نظام الارث فى الاسلام فهى مصلحة الجماعة •
فالاسلام رغم انه يقر الملكية الفردية الا أنه يقدرا ما فى قيام الملكية
الكبيرة واستمرارها من خطر الطغيان من جانب الاغنياء • • والشعور
بالظلم الناشئ عن تفاوت المألوف المادية من جانب الفقراء •

لذلك فنظام الارث أداة لتفتيت الثروات الكبيرة على توالى الأجيال
الى ثروات متوسطة وصغيرة وقلما تبقى كما هي الا فى حالات نادرة
وهى الحالات التى لا يترك المورث الا ولدا واحدا يرث التركة كلها .
اما فى الاحوال الغالبة فالثروة توزع على عدة افراد . والارث من
مظاهر التكافل العائلى فى الاسلام . فما يرثه الفرد ينفعه فى حياته
وينفع من يعولهم . وقد يكون سببا قويا فى تدعيم كيان مجموعة من
الاسر بعد وفاة المورث .

الجزء الثالث
مصادر الدخل

موارد الدولة في عهد الاسلام

الزكاة

كان المورد الأول للإسلام في هذا العهد ، والمورد الاساسى هو الزكاة ، وهى احدى الواجبات بل الأركان المهمة فى الاسلام . وكانت أثناء إقامة النبى بمكة أمرا اختياريا ، ولم يكن لها تشريع معين ، أو نظام خاص . - أما فى المدينة فكانت ظروف المؤمنين تختلف عما كانت عليه فى مكة . - ولذلك لم يكن بد من فرضية هذه الضريبة « يوحى من الله » وجعلت واجبا قانونيا .

فرضت الزكاة فى السنة الثانية من الهجرة ، يقول تعالى : « وآتوا الزكاة » ويقول « خذ من أموالهم صدقة » واحاديث الزكاة كثيرة كحديث « بنى الاسلام على خمس » والزكاة احدى اركان الاسلام يكفر جاحدها « وهى اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه الى اصناف مخصوصة بشرائط » .

والقرآن الكريم لم يحدد النهايات الصغرى التى تكون ميسرا للضريبة فى الزكاة تبعا لمصادرها المختلفة المتنوعة . ولم يحدد ما يجب اخراجه . ولكن الرسول - عليه السلام - قد حدد ذلك فى الكتب والاتفاقات التى كانت تبرم بينه وبين القبائل العربية حين دخولهم الاسلام . فجعل لكل مال نصيبا معلوما اذا بلغه وجبت فيه هذه الضريبة فكانت الزكاة على الورق - الفضة - خمسة دراهم إذا بلغ نصابه مائتى درهم . والذهب نصف مثقال اذا بلغ عشرين مثقالا ، والعشر أو نصفه فى الزروع والثمار البالغة خمسة أوسق

وزكاة الغنم شاة فى كل أربعين شاة . والابل شاة اذا بلغت حمسا . والبقر تباع فى كل ثلاثين بقرة . ولقد أوجب الاسلام هذه الضريبة مرة كل عام . وجعل حول الزروع والثمار عند تمامها

وبعد صلاحها ، واستطابة أكلها ، وقد بلغ من عدالة الإسلام أنه فاوت في مقدار تلك الضريبة في الأموال بحسب شئى أربابها وما ينالهم في تحصيلها من نصب ونفقة . فأوجب العشر فيما كانت مشقة تحصيله ونفقته قليلا كالزروع والثمار التى يباشر الإنسان حرت أرضها وبذرها ، ويتولى الله سقايتها بدون كلفة أو انفاق على شراء الماء وتجهيز الآلات ، وربيع العشر فيما كان الثمار فيه موفوفا على عمل متصل من رب المال بالضرب فى الأرض والتنقل فى البلاد .

كما فرضت أيضا زكاة الفطر لحديث عن ابن عمر ، فرضه رسول الله زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير ، على كل حر أو عبـد ، ذكرا أو أنثى من المسلمين .

ولقد كان فى هذا العصر مشكلات مالية لا يجوز أن تقف أمامها مكتوفى الأيدى ، كما لا ينبغي أن نتراخى فى وضع حلولها حتى لا يضطرب الناس فى أمر دينهم . من ذلك ما يتعلق بالزكاة ، فهى من دعائم الإسلام فى أوضاعه الاقتصادية التى يكفر جاحدها ، ويحاسب من منعها . ولقد حدد الدين أنصبة الزكاة فى صنوف المال . تحديدا يعتبر نصا فى أكثر الأحوال ، ونريد أو نعتبره قياسا فيما سنورد من أمثال ونظائر . وليبان ذلك نقول :

ان الإسلام أوجب إخراج ربع العشر من رأس المال الذى يبلغ مائتى درهم فما فوق ، والزكاة فى هذه الصورة معتبرة برأس المال فقط . زاد أو نقص . أو بقى على حاله ، ما دام قد مر عليه عام .

وقد فرض الإسلام كذلك زكاة الزروع والثمار وجعلها العشر أو ثلث العشر . والزكاة فى هذه الصورة قد اعتبرت على أساس المخل الناتج . مر عليه عام أو لم يمر . ولا عبرة فيها برأس المال المغل ، وهو الأرض المزروعة . قلت قيمتها أو عظمت . ومن هنا

نستطيع الحكم بأن قاعدة فرض الزكاة في الاسلام قد تكون رأس المال وقد تكون مقدار الدخل . ونخلص من هذا الى أن من له دخل لا يقل عن دخل الفلاح الذي تجب عليه الزكاة يجب أن يخرج زكاة مساوية . ولا عبء البتة برأس المال ولا بما يتبفه من شروط . فالطبيب والمحامي والمهندس والصانع وطوائف المحترفين والموظفين وأشباههم تجب عليهم الزكاة . ولا بد أن تخرج من دخلهم الكبير . ولنا على ذلك دليلان :

١ - عموم النص في قول القرآن الكريم « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم . ومما أخرجنا لكم من الأرض » . . . ولا شك أن ربح الطبقات الأتفة الذكر كسب طيب يجب الانفاق منه . وبهذا الاتفاق الواجب يدخلون في عداد المؤمنين الذين ذكر القرآن أوصافهم « الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون » .

٢ - ان الاسلام لا يتصور في حقه أن يفرض الزكاة على فلاح يملك خمسة أفدنة ويترك صاحب عمارة تدر عليه محصول خمسين فدانا . أو يترك طبيبا يكتسب من عيادته في اليوم الواحد ما يكسبه الفلاح في عام طويل من أرضه اذا أغلت بضعة أراذب من القمح ضربت عليها الزكاة يوم الحصاد . لا بد إذن من تقدير زكاة على أولئك جميعا ما دامت العلة المشتركة التي يناط بها الحكم موجودة في الطرفين .

وقد يقال كيف تقدر هذه الزكاة . . . وعلى أي نسبة تكون ؟ والجواب سهل : فقد ردد الاسلام زكاة الثمار بين العشر ونصف العشر على قدر عناء الزارع لرى أرضه فلتكن زكاة كل دخل على قدر عناء صاحبه في عمله .

خمس الغنائم

والغنيمة في شرعة الاسلام « كل مال وصل الى المسلمين من الكفار عن طريق الغلبة والقوة » وهي قديمة يهدم الجرب . . . لأنها

نتيجة لها ونمرة ، ولم يعرفها المسلمون الا بعد هجرتهم الى المدينة ، لان المراحل التي اجتازتها الدعوة الاسلامية فى أول أمرها كانت مقصورة على الارشاد واكتساب العرب عن طريقها بالحكمة والموعظة الحسنة .

وكان أول غنيمة ظفر بها المسلمون من الأعداء فى سرية عبيدة ابن جحش . ثم تلا ذلك كثير من الغنائم .

والغزوات التى أدت الى خضوع الجزيرة العربية لسلطان الاسلام والمسلمين ، وكانت الغنيمة أربعة أنواع :

١ - أسرى ٢ - سبي ٣ - أرض ٤ - أموال .
الفى

وهى فى الشرع « كل ما وصل من المشركين عتوة من غير قتال . ولا بايجاف خيل ولا ركاب » ويدخل فيه الجزية والخراج والأعشار وغيرها . وكان للنبي - صلى الله عليه وسلم - خمس الغنائم . فأصبحت حصته بعد موته من حق بيت المال والأربعة أخماس الباقية كانت تقسم فى صدر الاسلام على الجيش .

الجزية

وهى ليست من مستحقات الاسلام . بل هى قديمة منذ أول عهد التمدن القديم . وقد وضعها يونان أثينا على سكان سواحل آسيا الصغرى حوالى القرن الخامس قبل الميلاد مقابل حمايتهم أما الجزية فى أيام الرسول - صلى الله عليه وسلم - فلم يكن لها نظام خاص . أو قواعد ثابتة ، ولم تكن معينة الجنس والمقدار . فأخذت فى بعض الأحيان ذهباً ، وفى الأحيان الأخرى كانت تؤخذ من الحلل والشباب والضياء والبقر والابل والأخشاب . ونحو ذلك ، من ذلك جزية مقنا ونجران - وكانت توضع على القرية تارة وعلى

الرؤوس تارة أخرى ، وتزيد وتنقص بحسب حاجة المسلمين . .
وأحوال من تؤخذ منهم ، وحاله في الميسرة وما عنده من المال .

قد بين التشريع الاسلامي الأصناف التي تؤدى منها هذه
الضريبة . وحددت تحديدا عمليا . . فأخذها الرسول - صلى الله
عليه وسلم - من أهل الكتاب حين نزل قوله تعالى : « قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر . ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله
ولا يدينون دين الحق . من الدين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يدهم صاغرون » ، وكان نزول هذه الآية هو المبدأ التاريخي
لتشريع الضريبة الثانية في الاسلام . فأخذت من أهل نجران
وأيله وهم من نصارى دومة الجندل . وأكثرهم عرب . كذلك
أخذها الرسول - صلى الله عليه وسلم - من يهود اليمن . وكذلك
من مجوسى هجر والبحرين .

الخِراج

وهو ما يوضع على الأرض أو محصولاتها ، وهو من أقدم أنواع
الضرائب ، وكانت موارد الدولة الاسلامية أيام الرسول منحصرة
في الزكاة والغنائم وجزية أهل الكتاب ، ولم تكن ضريبة الخِراج
معروفة في هذا العصر .

الاقطاع

ونظامه في الاسلام لم يكن مثال النظم السابقة عليه ، فلم تكن
تنزع الأرض من ملاكها وتعطى للقاتحين ، بل كانت الأراضي المعطية
هي التي تصير ملكا للمسلمين بحكم الفتح . وليس لها مالك
يطالب بها . وذلك كالأراضي التي تكون لحاكم البلاد ، أو لمن قتل
في الحرب أو هرب ، وقد عرف الاقطاع على عهد الرسول - عليه
الصلاة والسلام - إلا أن نطاقه كان ضيقا ودخله ضعيفا .

موارد الدولة في العصر الثاني

الزكاة

مما يجب الإشارة إليه مبدئيا أن الزكاة لم يتقرر وجوبها ، ويتضح كونها أمرا واجب الأداء في كل حين إلا في عهد الخليفة أبي بكر حين وقف وقفته المشهورة من أهل الردة ومانعى الزكاة . وحين قاتلهم على منعها وقولته المشهورة « والله لو أنهم منعوني عقلا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه » . ومن ثم تحددت واجبات الأشخاص تحديدا شافيا وتقرر كون الزكاة ضريبة قانونية في كل عام . ونظمت تنظيما تفصيليا ثابتا مكن الخليفة الثاني من إنشاء خزانة للدولة الإسلامية . وساعد كثيرا على انتشار قوة المسلمين وتركيز سلطة الإسلام .

وقد حافظ أمير المؤمنين عمر على احترام هذا الأساس وتأكيد قوة ذلك النظام . فدعم قواعده ونفذ أصوله بكل ما أوتي من حزم وعزم وقوة . وكانت مصادره الزكاة والزرع والثمار والذهب والفضة والبسواثم وعروض التجارة على اختلاف أنواعها .

الغنيمة

لما أسندت الخلافة إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عهد إلى أتمام مشروع أبي بكر الحربي وهو مواصلة الفتح في تلك الجهات التي كان قد بدأ فيها الخليفة الأول . فنذهب لذلك المسلمون ثم

لهم الاستيلاء على مصر والشام والعراق . وكانت نتيجة ذلك أن غنم المسلمون من الأعداء القناطير المنفطرة ، ويذكر لنسا ابن كثير والذهبي أن المال المتحصل من وقعة جلولا ٣٠ ألف درهم . وقد ورد على بيت المال من الغنائم أضعاف ما كان يرد في عهد الرسول وأبي بكر .

الجزية

ظل النظام الذي كان معمولاً به في الجزية أيام الرسول ، كما هو في أيام أبي بكر ولم يحدث فيه تغيير سوى أن الجزية كانت في الغالب تؤخذ نقداً ، وذلك لأن معظم البلاد التي فتحها أبو بكر كان يكثر بها استعمال النقود لأنهم من الأعاجم بخلاف العرب التي كانت معظم أموالهم الأبل والشيء ونحوها .

وما زال نظام الجزية بلا تعيين إلى آخر أيام أبي بكر ، فلما تولى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وكثرت الفتوحات واتسعت الدولة . اقتضت الظروف تعديلاً جديداً في نظام هذه الضريبة ، فاهتم بتنظيمها وترتيبها ، وتعين مقاديرها ، مراعيًا في ذلك أحوال الدولة الحاكمة . وظروف الشعوب المحكومة ، فقرها أولاً على أهل الذهب أربعة دنانير ، وعلى أهل الفضة جعلها على كل رجل أربعين درهماً ، وعليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مدان حنطة وثلاثة أقساط زيتاً كل شهر لكل إنسان في الشام والجزيرة .

ثم عدلت الجزية وتطور نظامها بعد ذلك . فتعينت باعتبار يسار الناس ومقدرتهم . فجعلت على ظاهر الفنى ثمانية وأربعين درهماً . تدفع أقساطاً ، أربعة دراهم كل شهر . وعلى أوسط الحال أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير الكسوب اثني عشر درهماً في كل عام .

الخُراج

كانت موارد الدولة كما سسبق أن ذكرت في أيام أبي بكر منحصرة في الزكاة والغنائم وجزية أهل الكتاب ، ولم تكن ضريبة الخُراج معروفة في هذا العصر . فلما جاء عصر أمير المؤمنين عمر وقويت في عهده الشوكة واتسع نطاق الاسلام وتعددت موارده وكررت مصارفه بفضل ما أيد الله به المسلمين من النصر . فبكر عمر أن يسلك في مالية الدولة سياسة رشيدة تصون مصالحها وتضمن للدولة الاسلامية السلامة ويحفظ لها عزتها وكيانها . . وهذا لا يكون الا بالمال . لذلك عهد الى ايجاد مورد مال دائم . . هذا المورد هو « الخراج » وهو ما يوضع من الضرائب على الأرض أو محصولاتها ، وهو من أقدم أنواع الضرائب . ولما ظهر المسلمون وفتحوا الشام ومصر والعراق أفروا الدواوين القديمة الرومانية على ما كانت عليه ، ولم يغيروا فيها شيئا حتى كتابها ، وظل العرب يراقبون أعمال الدواوين ويستولون على جبايتها . وفي عهد بني أمية سلمت أمور هذه الدواوين الى المسلمين . وكان الخلفاء هم الذين يتولون النظر في أمر الخراج ويراقبون سير الجباية ، وفي الحكم الاسلامي كانت جباية الخراج على حسب ما تقتضيه الاجوال ، وكان للمسلمين قوانين عامة في الأرض .

فهى فى الاسلام أربعة أقسام :

- ١ - أرض استأنف المسلمون احياءها . فهى أرض عشرية للامام عشرها . وتعد من قبيل احياء الموات .
- ٢ - أرض أسلم أهلها عليها . فهم أحق بها ، وهى أيضا أرض عشرية .
- ٣ - أرض ملكها المسلمون عترة فهى غنيمة لهم وتعد أيضا أرضا عشرية .

٤ - أرض صولج عليها أهلها . وهي الأرض المختصة بالخراج ، وهو لا يبطل ولو أسلم أهلها . والخراج عليها يعتبر بما تحتمله .

الاقطاع

كان نطاق الاقطاع ضعيفا في عهد أبي بكر كما كان في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أما في أيام عمر فقد كثر إيراد الدولة من تلك الاقطاعات . وذلك نتيجة لاتساع الفتوحات وازدياد الأراضي التي اصطفاها عمر لبيت المال في العراق والشام ومصر تبعا لذلك . وما يؤسف له انه لم يصل إلينا وثائق ، أو نصوص تاريخية تبين لنا مقدار دخل الدولة من أملاكها الخاصة .

وقد اتسعت دائرة الاقطاعات في عهد عثمان بن عفان ، فقد عمل على توزيع مساحات كبيرة من أراضي الدولة الإسلامية في كل الأقاليم وعمه بدرجة أوسع وأشمل مما كانت عليه في عهد عمر . ظهر إذن مما تقدم أن الدولة الإسلامية كان لها أملاك خاصة . وانها كانت تتكون من الأراضي التي ليس لها مالك معين . وان دائرتها قد زادت واتسعت في عهد عمر بن الخطاب ثم في عهد عثمان بن عفان .

العشور

في عصر أمير المؤمنين عمر أوجد هذه الضريبة التي لم يكن لها وجود أيام الرسول وأبي بكر . وذلك لأن نشأة الدولة الإسلامية وبدا تكوينها لم يكن يسمح بوجود هذه الضريبة . أما في أيام عمر إبان الفتوحات الكثيرة شرقا وغربا ، فقد ظهرت هذه الضريبة وكانت موردا من موارد الدولة . وقد فرضها عمر وقيدها بما يتفق مع روح الاسلام ، فجعلها متنوعة المقادير ، فكانت على

المسلمين ربع العشر ، وعلى المؤمنين نصف العشر ، وعلى الحربيين العشر . وكانت تسمى أيضا « المكس » وهو الضريبة التي تفرض على أصناف التجارة من قبيل ما يعرف اليوم بالجبرك ، وكانت هذه الضريبة في الاسلام تؤخذ من التاجر اذا انتقل من بلاده الى بلاد أخرى .

قصارى القول ان موارد الدولة الاسلامية كانت تتكون في غالبيتها من الزكاة وخراج الأرض وعشورها ، والجزية واعشار السفن ، وأخماس المعادن والمراعى ، وغلة دار الضرب ، والمراسد والضيايع ، وأثمان الماء ، وضرائب الملاحة والآجام ، والمكوس . . . ولقد فصلت بعض الأشياء في عدد من الموارد التي كانت من الأهمية بحيث تستلعي مثل هذا التفصيل المبسط جدا .

ثروة الدولة الإسلامية

في عهد النبي - عليه الصلاة والسلام - لم يكن هناك بيت مال بل كانوا اذا أصابوا غنيمة فرقوها فيما بينهم ، وكذلك الصدقات فانها كانت تفرض في أهلها ، واذا بقي منها شيء استبقوه لحين الحاجة اليه . وكان النبي يتولى ذلك بنفسه ، وأكثر الصدقات من الماشية والابل والخيول . وكانت ثروة الدولة في هذا العهد عبارة عن بقايا الزكاة . بلغت الأموال في عهد النبي - عليه الصلاة والسلام - ٤٠٠٠٠٠ ، بين ابل وخيول وغيرها

وفي عهد الخلفاء - وهو العصر الذهبي بعهد النبي - عصر العدل والتقوى بعد موته - عليه الصلاة والسلام - لم يكن هناك بيت مال ، ولم يكن الأمر يتطلب المال الا لقضاء الحاجيات . وكان أكثر ما يرد عليهم من ماشية وحظرة وخيول ونحو ذلك ، ولمسا فتحت الشام وقارس ومصر ووردت عليهم الأموال ذهبا وفضة نظم عمر - رضى الله عنه - الديوان .

ولقد بلغت الأموال التي جمعت من الأقاليم المفتوحة مبلغاً عظيماً من الكثرة . فكان دخل الدولة من ضريبة الأرض في مصر الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب « ٦٦٦-٨١٦ » جنيهاً مصرياً . أما دخل الدولة من ضريبة الرسوم فكان أوفر وأكثر من دخل ضريبة الأرض ، غير أن إيرادها في السنة الأولى من الفتح الإسلامي لم يكن شبيهاً مذكوراً لأنها كانت قليلة ومؤقتة ، وقد ذكر اليعقوبي ما يفيد أن إيراد مصر من جزية الروم فقط في أول سنة بلغ أربعة عشر ألف دينار ، أي « ٨٠٠.٠٠٠ ر » ، جنيهاً مصرياً ، وفي السنة الثانية بلغ عشرة آلاف ألف دينار ، أي « ٦٠٠.٠٠٠ ر » جنيهاً مصرياً .

أما إيراد السواد فقد بلغ من ضريبة الأرض عشرين ومائة ألف ألف درهم أي « ٨٠٠.٠٠٠ ر » ، جنيهاً مصرياً . وذلك في عهد عمر - رضي الله عنه . وكان دخل الدولة الإسلامية من الجزية في العراق هو ثلاثة عشر ألف ألف درهم ومائتي ألف درهم تقريباً ، أي « ٥٢٨.٠٠٠ ر » ، جنيهاً مصرياً .

أما دخل الدولة من الشام فقد كان ضئيلاً جداً بالنظر لإيراد مصر والعراق . إذ بلغ مقدار ارتفاعه خمسمائة ألف دينار ، أي « ٣٠٠.٠٠٠ ر » ، جنيهاً مصرياً .

بيت المال

لما استندت الأمور إلى عمر . وامتد سلطان الدولة شرقاً وغرباً . وكثرت - تبعاً لذلك - موارد الدولة ومصايرها . وزادت الإيرادات من الجزية والخراج زيادة لا طاقاة للخليفة وأمراؤه بضبطها ف رأى أنه ليس من الحكمة الاقتصادية أن يتسرك زمام الأمور المالية بيد العمال والولاة دون أن يضبطها عدا أو يخصصها حساباً . فعمد إلى تنظيم مال الدولة . فدون الديوان وضبط

الموارد في دفاتر فيدفع من رواتب معينة في العام الى كل على قدر استحقاقه . والذي يبقى من المال يحفظ للانتفاع به عند الحاجة .

ولما تكثرت موارد المال الى المدينة انشأ عمر خزانة أو داراً اسمها « بيت المال » وهو اول من فعل ذلك . وان ذكرت هذه التسمية في عهد ابي بكر - فهي من قبيل القياس - ووظيفة بيت المال أن يثبت في جرائده جميع أصول الأموال على أصنافها من عین . وغلل . وفی . وغنائم . واعشار . وأخماس . ويثبت ما تحصل من ذلك ويتخذ بيوتاً لأصناف المال . يجعل عليهما دواوين وحراس .. فهناك الاموال والقماش والغلال . وهناك خزائن الاسلحة والذخائر . وكل ما استحقه المسلمون ولم يتعين له مالك . فهو من حقوق بيت المال . وكل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين ثلاثة أقسام : ١ - الصدقة ٢ - الفدية ٣ - الفی . والمستحق على بيت المال أرزاق الأجناد . وأما الكراع والسلم وغير ذلك مما ينفق في سبيل المصلحة العامة .

مصارف الدولة الإسلامية

ومصارف الدولة كانت متنوعة .

١ - إيراد الدولة من ضريبة الأرض والرعوس . وأموال تجارة أهل الحرب والذمة . كان يوجه للنفقات في المصالح العامة . كرواقب الخلفاء . والولاة . والقضاة . والجند . وبناء القنابر . واقامة الجسور . وسد الثغور . وحفر الترع . واصلاح الانهار ونحو ذلك .

٢ - إيرادها من أموال الزكاة التي تؤخذ من المسلمين وكذلك أموال تجارتهم . كان ينفق في النواحي التي ذكرت في الآية الكريمة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم »

وفي الرقاب والغارمين . وفي سبيل الله وابن السبيل . فريضة من الله . والله عليم حكيم .

٣ . إيراداتها من خمس الغنائم كان يوجه للاتفاق على الجهات التي ذكرت في قوله تعالى : « واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » .

فَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الدَّوْلَةَ قَدْ كَانَتْ تَصْرَفُ إيراداتها في المنفعة العامة . وقضت بوجوب توجيهها في سد حاجات الكافة ومصالح الجميع . ولم تخصص حصيلتها الى تغطية المنافع الفردية . أو تؤثر طائفة على أخرى . أو اقليما على اقليم لانه أكثر موبدا أو اجزل خراجا . فنظام توزيع النفقات في الأبواب المتقدمة قد شمل كثيرا من مرافق الدولة العامة . والتي تعود على الجميع بالنفع العام . ولم تكن هناك محابة طائفة على أخرى أو فرد على آخر .

الضريبة : والعدالة الضريبية في الاسلام

الضريبة **اولا** : هي فريضة من المال تجبها الدولة أو السلطة المحلية من رعيته . والقاطنين في ديارها على قدر يسار كل مكلف . لتمكينها من أداء المرافق العامة التي تضطلع بها .

إذا أخذنا هذا التعريف وذهبنا نطبقه على موارد الدولة الاسلامية . نجد ان « الزكاة » ضريبة . وكذلك « الجزية » و « الخراج » و « عشور التجارة » و « القطنع » لانها جميعا متكررة ومتجددة في اوقات معينة على المسلمين . ومن تمتع بحماية الاسلام .

والضرائب الاسلامية تدل بوضوح على أن أساس فرضها مصلحة الشعب العامة .

فالزكاة لما فرضت على أغنياء المسلمين • والجزية على أهل
الذمة القادرين • كان الغرض منها • قيام الدولة الإسلامية •
وتأسيس مصالحها • وتوطيد عرى الاتحاد • وهو الأساس الذي
بناه الإسلام وجعله توفيقاً بين الفقر والغنى • ثم تأمين المكلفين
على أنفسهم وأموالهم من شرور ذوى الحاجة الذين لو لم يخصص
لهم جزء من هذه الثروة لكانوا حرباً على أصحابها •
والخراج وعشور التجارة كان رائد الإسلام فيها توفر المصلحة
بين الدولة والشعوب المفتوحة • ورغبته في تبادل المنافع بين
البلاد الإسلامية وغيرها •

وعلى العموم : فالتشريع المالى الإسلامى بنى موارده المالية
على أساس توفير ما تحتاج اليه المصالح العامة من النفقات •
وراحة الأفراد والجماعة • وتحقيق ما تقضى به الوحدة الاجتماعية
من التعاون والتضامن • وقواعد الضريبة عند علماء المالية تدور
حول العدالة واليقين والملازمة والاقتصاد • ولا شك ان هذه
القواعد تكاد تتوافق مع الضريبة الإسلامية • فالعدالة التى ذكرها
العلماء • هى مطلب الشرع الحكيم • حيث قرر المساواة فى الأموال
والافراد ، لا فرق بين شخص وآخر • فضريبة الزكاة ان كمل
نصابها المحدد لها أخذ منه الواجب بنسبة ميسورة • والا فالعفو •
والجَمِيع فى ذاك سواء • كذلك ضريبة الجزية • لا يطالب بها الا
الموسرون القادرون على الاداء • وكل على قدر يساره واحتماله •
وبذلك أصدر عمر امره الى الولاة فى مختلف الاقاليم وجعلها على
ثلاث درجات كما سبق أن اوضحت •

ثم اننا نجد الإسلام قد بنى نظامه المالى على أساس تعدد
الضرائب حتى تقوم كل واحدة منها بنصيب من العبء المشترك •
ولم يقتصر تعيين ضريبة موحدة • كما لم يقصر مؤونة الدولة
المالية على ضريبة واحدة • لما فى ذلك من السوءات والعثرات التى

فيها عرقلة الحياة الاقتصادية . وارهاق الرعية العنيف وارتفاع تكاليف الجباية .

ففي عصر الرسول وأبى بكر كانت ضريبة الزكاة على رعوس اموال المسلمين . وضريبة الجزية على رعوس من دخلوا في حماية الاسلام . ثم اتت ضرائب جديدة اوجت بايجادها طبيعة الفتح . واتساع أوجه النفقات . كالخراج . وهو الضريبة العقارية التي ربطت على الأرض التي تعتبر الثروة الحقيقية لحياة الافراد والدول . والعشور وهي ضريبة الاموال التجارية . هذه الضرائب التي كانت أساسا للنظام المالى في عهد عمر . وقد تحقق فيها معنى التعدد الذي يقول به علماء الاقتصاد والمال في العصور الحديثة .

العوامل السياسية

لا شك ان للاقتصاد علاقة كبيرة بالسياسة . حتى لقد ذهب بعض الباحثين الى أن كل الثغرات التي تنتاب النظم السياسية إنما هي وليدة الظروف الاقتصادية .

وللنظم السياسية وبخاصة من حيث مبلغ ما يتوافر للأفراد فيها من الحرية تأثيرا كبيرا في الحالة الاقتصادية . فإذا كان عماد تلك النظم الاكراه والضغط والتحكم فإنها لا تلبث أن تصرف الناس عن انشاء المشروعات وتقتل فيهم روح الاقدام على تنمية الاموال ، والمشاركة في الأعمال .

وكلنا يعلم ان نظام الحكم في الاسلام لم يضع قيودا أو حواجزا في وجه البحث والتفكير في مجال السياسة وبدأ الاسلام في تفويض الأمر لامة في كل ما يتعلق بالحكم ، ذلك أن دعائمه كانت ديمقراطية بحسب منبعها وبحسب مصبها الذي انتشرت فيه . وكلنا يعلم ان قواعد النظام الاسلامى في السياسة قد قام على عدة أسس .

١ - العدل . وقد ورد هذا النص صريحا في القرآن الكريم .
كما اكدت الدعوة اليه الاحاديث العديدة وفي مقدمة الآيات قوله تعالى : « ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها . واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل . ان الله نعماء يعظكم به . ان الله كان سميعا بصيرا » . وقوله تعالى : « وان حكمت فاحكم بينهمسم بالقسط ان الله يحب المقسطين » . والعدل واجب في الاسلام حتى للاعداء وهذه من اعظم فضائل الاسلام .

المساواة امام القانون : وهي تتدرج تحت المعنى العام للعدل .
فهناك العدل في المعاملة وفي القضاء وفي الاموال . وفي الحقوق .

وقد تكلم المفكرون الاسلاميون عن العدل في النواحي الاجتماعية والاقتصادية كما تحدثوا في العدل كاساس لنظام الحكم . فيرون ان عدل الحاكم أو ولي الامر فيما يتعلق بمسا للناس من حقوق في اموالهم او حقوق مترتبة على اعمالهم . هو الذى يؤدى الى ان تشعر الرعيبة بالاطمئنان . ويحفزهم على الاقبال على العمل . والجد فيه . فينتج عن ذلك نماء العمران واتساعه . وتوجد الاموال وتكثر الخيرات . ومن ثم يؤدى المال والعمل الى تقوية الدولة . وبقاء الحكم واستمراره . وبالعكس تكون عواقب الاعتداء على اموال الناس وحقوقهم . هي احجام الناس عن مزاوله الاعمال وراكود النشاط . لفقدهم شعور الثقة . ويؤدى ذلك الى الكساد الاقتصادى . فتدهور العمران فضعف الدولة أو فئتها .

ومن اكثر من تحدثوا في هذا المجال « ابن خلدون » الذى عقد فصلا في المقدمة اسماء « فصل في ان الظلم مؤذن بخسراب العمران » .

ومن العدل الذى أمر به الاسلام أيضا . العدل لاهل اللمة . فقد قررت الشريعة وجوب كفالتهم على الدولة . مثل المسلمين

سواء بسواء . ثم أنهم متساوون في الحقوق مع المسلمين أيضا .
وقد قال عليه السلام « من ظلم مفاعدا أو كلفه فوق طاقته أو
انتقص أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفسه . فانا جعيله يوم
القيامة » .

٢ - القاعدة الثانية هي « الشورى »

فطبيعة الحكم الذي يقره الإسلام أن يكون نظاما شوريا .
وقد أوجب الله سبحانه وتعالى الشورى على الأمة في آيتين ورد
فيهما النص صريحا . النص الأول قوله تعالى : « فيما رحمة من
الله لنت لهم . ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك » .
فأعف عنهم . واستغفر لهم . وشاورهم في الأمر »
الآية الثانية هي قوله تعالى : « فما أوتيتم من شيء فمتاع
الحياة الدنيا . وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا . وعلى ربهم
يتوكلون . والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش . وإذا
ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم . وأقاموا
الصلاة . وأمرهم شورى بينهم . ومما رزقناهم ينفقون » .

وعلى هذا الأساس يكون الجميع شركاء في توجيه دفة الحكم
وفي توجيه دفة شئون الحياة المادية وخاصة التنظيمات
الاقتصادية . فما دام الأمر شورى بين المسلمين فلن توجد
ديكتاتورية الطبقة الواحدة . ولكن يوجد نظام العمل للجميع على
أساس من تكافؤ الفرص وإفساح المجال في النواحي الكثيرة
للحياة .

٣ - القاعدة الثالثة للحكم الإسلامى « هي مسئولية الحاكم »

فما دام الامام - أو حاكم الدولة - قائما بأمر الله . حاكما
بالعدل . منفذا لأحكام الشرع . ملتزما لها في أعماله وتصرفاته .
راعيا لامانته وعهده . فهو إذن امام عادل وجب على الأمة له

حقان . الطاعة : النصرة وإذا كانت الولاية امانة في الاسلام . وكل مؤتمن مسئول عما ائتمن عليه لدى صاحب الحق . فالامام أو رئيس الدولة . مسئول أيضا عما ائتمن عليه . فهو مسئول امام الأمة ومسئول امام الله . ومن هنا لن تقوم ديكتاتورية ظالمة تحكم في الناس وتتجه بهم نحو الاهواء والرقبات الشخصية .

٣ - المبدأ الرابع « مسألة الطاعة »

فلا خلاف بين المسلمين على انه لا تجوز الطاعة الا فيما وافق الشرع . وعلى رأس الأدلة التي يستنبط منها هذا الحكم الحديث الشريف الذي رواه البخاري في صحيحه وهو « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره . ما لم يؤمر بمعصية . فاذا أمر بمعصية . فلا سمع ولا طاعة » وهذا يفودنا بلا شك الى تحديد كثير من النظم السائدة في حياتنا الاقتصادية وغيرها . فلن يشد فزدا . ان ينقر خارجا عن حدود الجماعة .

ولن اطيل في هذا الشأن فمن الامور البديهية ان السياسة والاقتصاد متفاعلان تماما يؤثر كل منهما على الآخر ويحدد خط سيره تحديدا عميقا . ومما لا شك فيه ان نظام الحكم الاسلامي الذي قام على هذه الاسس قد وجه نظامه المالي والاقتصادي في هدى من المبادئ السياسية الأنفة الذكر .

خاتمة

وبعد ، لقد اوصلنا الى مرحلة توجب علينا ان ننتهي من حديثنا الذي نحن فيه . بعد ان كادت الصفحات المسموح بها ان تنتهي .

واظن انه في ختام هذا البحث لابد من ان يعرض المرء رايه في حرية وحياد . لكن الواقع ان هذا المجال بالذات لا يمكن ان يحكم فيه المرء بهذه الطريقة والا اكون قد تجاوزت حدود امكانياتي نفسها . لاني لست في موضع يسمح لي بالحكم على هذا النظام الاسلامي . لانه قبل كل شيء ليس هذا البحث بالذات مجالا للتفضيل بينه وبين سواه من النظم . لانه ليس للطاقة البشرية المحدودة الفقيرة ان تحكم على نظام سماوى يعلو على مستوى البشر .

ولكن اذا كان ولا بد ان يتحدث المرء في نهاية هذا الطاف فالقول الحق هو ان النظام الاسلامي الاقتصادي لم يكن مجرد نظريات في عالم الخيال والمثل . بل كانت نظم الاسلام واقعا ملموسا عاشه الناس وانفعلوا به . وآمنوا بمعتقداته ايمانا عميقا نابعا من نفوسهم وضمائرهم . ذلك ان الاسلام جعل الضمير رقيباً على تصرفات الأفراد وافعالهم . ونظر بعين دقيقة الى البشر ورأى انهم مادة وروح . فلم ينظر الى كلا الناحيتين وحدها . بل نظر الى الانسان ككل . ووضع على هذه الاسس نهجا كاملا رقيعا .

متشابه وحاجيات البشر . وتفاعل مع ظروف حياتهم ويشتهم . بل أصبح هذا النظام أو هذه الفلسفة الإسلامية تبعاً للكثيرين يجدون فيها الحلول القويمة الصائبة لكثير من المشاكل والصعاب ولا أظن أن البشرية مهما تعذرت بها السبل إلا عائدة يوماً إلى حظيرة الإسلام تجد فيها الراحة بعد العناء . وليس مثل هذا الكلام أمنية من الأماني . أو حلماً من الأحلام . بل إن ذلك واقع نلمسه بأيدينا . فالحقيقة أن معظم الاشتراكيات القائمة الآن تستمد معظم تعاليمها من الإسلام . وخاصة تلك الاشتراكيات التي ظهرت في شرقنا العربي وعلى رأسها اشتراكية الجمهورية العربية المتحدة . التي تخطو سائرة الآن تملأ أرض العرب ولسنا في حاجة كي نتكلف أوجه الشبه . أو الشبه الحقيقي بين هذه الاشتراكية والاشتراكية الإسلامية . فإن الواقع أصدق من هذا التكلف . والحقيقة أوضح من أي شيء آخر .

فنظامنا الاقتصادي يقوم على عدة أسس .

أولاً : القضاء على ما بقي من مظاهر الإقطاع .

ثانياً : القضاء على الاحتكارات الفردية .

ثالثاً : القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم .

رابعاً : إقامة حياة ديمقراطية سليمة .

خامساً : إقامة عدالة اجتماعية .

سادساً : الإبقاء على الملكية طالما أنها تؤدي وظيفتها الاجتماعية .

سابعاً : العمل على زيادة الإنتاج والدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية . وتحقيق الثراء . لا اشتراكية الفقر .

وما اظن الا ان هذه المبادئ تكاد - او هي فعلا - تستمد عناصرها الرئيسية من التعاليم الاسلامية او تتفق معها على الاقل .

والواقع اننا لا نفرح للاسلام حينما نراه يتلاقى مع هذه النظم . او هذه المبادئ . ولا نسر عندما نراه يتلاقى مع كثير من المبادئ الاقتصادية الرفيعة . التي نتقابل معها في كثير من المذاهب الاقتصادية في كل بقعة من بقاع الأرض . ولكننا نفرح حقيقة لهذه المذاهب لانها تلاقى مع الاسلام لانه النموذج السماوى الكامل للعدل والرحمة والمساواة ..

الفهرس

الموضوع	الصفحة
٧ - مقدمة	

الجزء الاول :

١٩ - الفلسفة العامة للنظام الاقتصادى فى الاسلام	
٢٦ - الاسلام ونظام الحرية	
٣٦ - بين الرأسمالية والاسلام	
٤١ - الاسلام ونظام التدخل	
٤٣ - الاسلام والشيوعية	
٤٩ - الاسلام والفاشية	
٥١ - الاسلام والاشتراكية	
٥٨ - الاسلام والمذاهب الاقتصادية المسيحية	
٦٠ - الاسلام والنظم الاقتصادية	

الجزء الثانى :

٦٥ - التطبيق فى النظام الاسلامى	
٦٨ - ما قبل الاسلام	
٧٠ - مجتمع المدنية ومصادر التشريع	
٧٥ - الاسلام والمعاملات	
٨٢ - الميراث فى الاسلام	

الجزء الثالث :

- ٨٧ - مصادر الدخل - موارد الدولة الإسلامية فى عهد الرسول
- ٩٤ - موارد الدولة فى العصر الثانى
- ٩٨ - ثروة الدولة الإسلامية
- ٩٩ - بيت المال
- ١٠٠ - مصاريف الدولة الإسلامية
- ١٠١ - الضريبة والعدالة الضريبية فى الاسلام
- ١٠٣ - العوامل السياسية
- ١٠٧ - خاتمة



مؤسسة

دار التحرير للطبع والنشر

مطابع شركة الإعلانات الشرقية

سلسلة دراسات في الإسلام
تصدر في
سلسلة كل شهر عربي

ترقبوا
في مرة كل شهر عربي

C
273

Bibliotheca Alexandrina



0392817



يصدرها:
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

التمن ٥ قروش

مطابع شركة الاعلانات الشرقية